

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله الذي وفقنا لنيل هذا الكلام وتحقيق المقام والصلوة  
والسلام على رسولنا محمد خير الانام وعلى اهل بيته واصحابه الكرام  
**وبعد** فهذا شرح مختصر جديد وكلام مقتصر فريد على الاشياء  
الجديدة والنادر الفريد والله اسأل ان يجعلها منظورية الملائكة  
ومقبولة بين الطلبة **بسم الله الرحمن الرحيم** اي بسم الله  
هذا الكتاب ان يطلب قبول تأييد هذا الكتاب طهرا ابا واستعا  
في قبول الفعل لا في حصوله فان الاستعانة في القبول تكون بالاشياء  
الشريفة كاسماء الله تعالى واما في الحصول فتكون ظاهرا بذات الله  
تعالى فقط كما يدرك عليه قورثا وايضا كاشفين واما حقيقة فيه  
منهبا ان عند اهل السنة فانه عند الاشاعرة تكون تتعلق بال  
الصفات والآرادة والقدرة على ان الآرادة تخصص للوجود  
والقدرة توجد وتخصص وعند الماتريدية تتعلق الصفات  
بالثلاثة الآرادة والقدرة والتكوين فالآرادة تخصص والآرادة  
تقدر والتكوين بمعنى مبداء الابداد توجد وتخصص واما اعطاء  
الحصول للصفات دون الصفات ودون الذات لتلازم احد  
المحذورات الثلاثة اما قدم العالم او تخلف العلول عن علية  
الموجبة او اشتغال الواجب واما انشغال فمر قبيل الحال عند المحققين  
فلا يلزم محذور فتنبر والله الموفق وقيل للمساوية ولا يخفى ما فيه  
من الكلفة ونقصها ابحاث شريفة وقديتها وفصلها في

في رسالة لطيفة فعليك بها اي كل محمد ورجس محمد  
او اي محمد المعهود الكامل او كل ما يطلق عليه لفظ الحمد وعرفنا  
حقيقة او مجازا بطريق عموم المجاز يشمل الكل ولا يجوز ذلك  
في الثلاثة الاولى والا يلزم جمع الاشياء في جميع الحقيقة والمجاز  
وتعني غير جائزين عند المحققين كالحقيقة لله اي كاشن او كان  
او يكون او ليكن او الله تعالى فقط حقيقة فالاربعة الاولى ظاهرة  
واما التي من قبيل الله على ان المقدرات النورية اعتبارات محضة  
فليست بمقدرة في نظم الكلام عند بعض المحققين واما فقط  
فما حوذة من الام لا نه لا اختصاص بمعنى القصود الجهور لا  
لا اختصاص بمعنى الاشياء كما ظنت بعض المحققين واما حقيقة  
فما حوذة من الاولى الحارضية لتصبح الحصر عندنا فانه يكون جميع  
لله تعالى وعدمه مذهب ثلثة فعند الماتريدية كلها لله فقط حقيقة  
وبعضها يكون للعباد ظاهرا لكون الله تعالى خالقا لا وضا الجليل  
وانتم الجليل وكون العبد كاسب لها وعند الاشاعرة كلها لله  
تعالى فقط حقيقة وبعضها يكون للعباد مجازا لكونهم مجبورين  
في افعالهم ولا كاسب لهم في الحقيقة وعند المعتزلة ليس كل  
الحامد لله في فقط حقيقة بل اكثرها لله تعالى حقيقة وبعضها للعباد  
حقيقة لكونهم خالقين لافعالهم الاختيارية في زعمهم **ثم اعلم**  
ان الاحتمالات القوية العقلية في هذه القضية الجملة اثنتان  
واربعون عند بعض المحققين وثمانية واربعون عند بعضهم  
وستون عند بعضهم وذلك لان لام التعريف اما لا استفراق



أو الجنس والعهد الخارجي والمراد بالجد معناه التفتوي والوفاي  
وبالمصدر كما المبني للفاعل أو المفعول أو الحاصل بالمصدر أو القدر  
المشرك وعلى كل تقدير فلام الاختصاص أما قصد القصة  
بالموصوف أو المتعلق بالمتعلق فتأمل والله الموفق وطهرنا  
أبحاث شريفة ايضاً وقد بيناها في تلك الرسالة فنعمت صهي  
على نواله أي نجره لاجل عطاءه أو لاجل عطاء عطاءه وذلك لأن  
التعلق بالجد أو النظر المستقل لا يصح إلا في عهد الخارجي وفيه بعد  
تأمل ولأنه على الراجح على الجود عليه بمعنى لأم التعليل في التحقيق  
وتقدير الاعطاء ظاهر معنى لأن الجود يكون حقيقة مع والصلوق  
أي والترجمة المعهودة الكاملة منه الله تعالى ويجوز إرادة الجنس و  
العهد الذهني ولكنهما غير مناسبين لمقام الشاء ولا يجوز الاستراق  
ولوا دعائياً على لا ينبغي **واعلم** أن الواو عاطفة لجملة الصلوة على جملة  
الجد أي رابط على معناها رابطاً معنويًا ومعناها مطلق الجي أي  
جمع المعطوف مع المعطوف عليه سواء وجد الترتيب والتعقيب الترتيبي  
والقران أولاً لا بشرط شيء ثم ذلك الجمع أي في الآيات كقولك  
جاءني زيد وضربني وأما في الحكم كقولك جاءني زيد وعمر وأما  
في النون كقولك جاءني زيد وضربني وعمر وكذا **اعلم** أن شرط  
صحة الواو عند البلغاء **إثبات** في المنها واحد هي الجهة الجامعة  
والمناصفة الثامنة بين المعطوفين وثانيهما عدم كمال الانقطاع  
بلا إيهام بين الجملتين **و**حار الانقطاع اختلافاً خبراً وإنشاءً  
لفظاً ومعنى أو معنى فقط وهذا مطلق عند علامة الجود ومقيد  
بكون

بكون الجملة لا محال لها من الأعراب عند المحقق الشريف وبعضهم  
منع الشرط الثاني وجوز عطف الانشاء على الاخبار وعكس  
واعتبر ألا تحثري في ذلك عطفًا غير متعارف وهو عطف جمل  
موقوفة لغرض على جمل موقوفة لغرض آخر واعتبر المناسبة  
بين الغرضين لا بين الجملتين وسماه عطف القصة على  
القصة وحسنه كثير من المحققين ثم قال وقد تذكر العبدنا  
وتقود البواقي بحسب القرائن فتحفظ والله المعين **ثم** الظاهر  
أن هذا العطف من قبيل عطف الاخبار على الاخبار حقيقة  
أو عطف الانشاء على الانشاء اعتباراً أو يجوز عطف الانشاء  
على الاخبار أو العكس من قبيل عطف القصة على القصة أو بينا  
على من ذهب البعض على **رسولنا** أي كاشية أو كانت أو تكون  
أو تكون أو رسولنا معاً **ثم** المستبين كزيادة اختصاصه لنا  
والآخرون رسول إلى كافة الناس أو المتقين اليوم القيمة  
فعل **فقط** أي موصلة بمعنى متعلقها المحرور بها بدون  
دلالة على معنى زائد على الصلة كالأستغلاء مثلاً وإنما أي  
على مقام اللام على أنها تصل في الصلة بناءً على توهم نزول الرحمة  
من الفوق والرسول لفظة مشتقة من الرسالة بمعنى نقل الكلام  
من أحد إلى أحد بامر فقول بمعنى فاعل وشرعاً إن بعث  
الله تعالى الخلق لتبليغ الأحكام ومعه كتاب له أو لغيره وقد  
يستعمل مراداً للنبوة والنبوة لفظة بمعنى النبأ بمعنى الخبر وشرعاً  
أن بعث الله تعالى الخلق لتبليغ الأحكام فالرسول للمعنى



الاول اخضر واستخرج من ثمة اخضر على اربعة محض عطف بيان  
 لا والله سبحانه عليه السلام وانما اتي به لزيادة الابيضاء وللمتد  
 باسم الشريف وعلى اربعة محض عطف بيان واتباع الصالحة خص  
 استعمال في الاشراق وفي ذوى العقول بخلاف الاهل فيها فانه اعم  
 واصحابه جمع صحت او صحت او صاحب على الشذوذ والقاصح  
 لغة الملازم والمتصل للشيء وشريعاً كل مؤمن رأى النبي ثم اراه  
 ثم وقيل لا بد من التخييل والملازمة في النبي عليه السلام عند الجمهور وقيل لا بد من طولها وقيل لا بد من الرواية  
 وههنا تفصيل في الجملة وقوسنا ههنا في تلك الرسالة ايضا **وبعد**  
 اي وفي بعد هذه الثلاثة من الزمان او المكان والواو عاطفة جملة  
 اقوال المقدرة على ادفع المقدرة او استينافية بيانية جواب لما يقال  
 وبعد ما تقول او ابتدائية او دائرية او عوض عن اما وبعد  
 حقيقة في المكان المبهم بجزء الزمان المبهم فحقيقة المكان في  
 اللغة ما يمنع الجسم عن النزول وقد اطلاق المتكلمين بعد  
 موهوم يشغل الجسم توهم وحقيقة الزمان في اللغة الوقت  
 وفي اصطلاح المتكلمين امر موهوم متجدد يقدر به امر موجود  
 متجدد فالمكان يكون ظرفاً للجسم لا بالذات **فانما**  
 برشائنا بالواسطة والزمان بالعكس ففي هذا ان اريد بالظرفية  
 انذاتية على ما هو المتبادر منها يكون بعد مجاز في الزمان المبهم  
 وان اريد به التبعية او الاعم يكون حقيقة في المكان المبهم فبدر  
 فهو ظرف لا قول المقدرة الاربعة الاول من احتمال الواو والواو  
 او لا ما في الخامس وجموع هذا فصل الخطاب لان عادة البلغاء  
 انهم

انهم اذا ارادوا الاستفصال من مقصود بالفتح اي مقصود  
 بالذات ياتون بهذا اللفظ ويسمونه فصل الخطاب وقائدة التبيين  
 على ذلك وتلك التبيين بها بملاحظتها عند السماع وقصد الكيد  
 والتفصيل ان كان عوضاً عن اما فلهذا اي فاقول هذه الفاء زائدة  
 في الاول على توهم اما وجوابية في اي مس اي فلهذا المجهول المرتب  
 الحافزة ذهني توقفاً لتحقيق المعاني والآفاظ والنقوش  
 او المرتب من الاثنين او الثلاثة فالاحتمالات سبعة ذكرها الشريف  
 المحقق في بيان اسم الكتب وجزائها وقال ابو الفتح في حاشية  
 التفسير وتوهم اليها ادراك المعاني والملكة الحاصلة مع تقرر  
 تلك الادراكات كانت الاحتمالات احدى اثنين اذ يظم الادراك  
 يحصل ثمانية اخرى وبظم الملكة يحصل ستة عشر فاعلم ان  
 هذا الميزان بطريق الاستعارة المصروفة على كل تقدير وكل منها فقول  
 شريفي مبني على صرف ومعناه حقيقة يجب ان يكون محسوساً باليد  
 الاشارة والملكة اللاحقة الى المجاز والتشبيه على كما ظهور المتن  
 بسبب حسن سبك وفطانت السامع بان المعقول عنده كالألفاظ  
 كالحس المبصر من اي كتاب عظيم مبين لاصول المسائل بطريق  
 الابحار عجيب اي ما يتعجب منه كما انما له على الحسنة الغريب  
 وهي جمع القواعد المهمة وتخصيص ترتيبها وتسهيل فهمها واخذها  
 وتجزيدها عن المسامحات والتعجب انفعال النفس قبضاً او بطلا  
 من ادراك امور غريبة وسوق اي نفس السوق والتشبيب  
 العظيم او مسوق مرتب عظيم او ذو سوق وترتيب عظيم فالاول



مجاز في الشبهة وأبلغ والثاني مجاز في الكلمة والثالث مجاز في الخلق  
كما في رجل عدل غريب أي نادو عظيم بحيث لا يوجد في كثير من أمثال  
ستخلص أن ثالث أبدع جعلته بفعل التأليف تبصرة أي نفس البصرة  
العظيمة أو مبصرة أو عظيمًا ذات تبصرة عظمى والمراد بالتبصرة أن علمها  
الظاهرة مجازا بطريق الاستعارة المصروفة أو بطريق ذكر السبب  
وإرادة الكلام أي طالب زكي يقرأ ويضبط فإنه في بيضه أصول  
قواعد المنطق على وجه السهولة والخلوص المسألة وقد ذكره على  
وجه الثالث لكل أريب أي عالم كامل يلتفت إليه فإنه يلقى  
في قلبه ما ذهبل عنه من تلك القواعد وسميت بالاب غوي الجدي  
تشبيها بالاب غوي القيق وترغيبا للطلبة إلى فهم بحث الحق  
فإن التوجه التام إلى المطالب بملاحظة السهولة وعدم الخوف  
منها يسهلها وإن كانت من المباحث العاصية ولذلك قالوا  
هذه الرجال تغلق الجبال وبالدور القريب كذلك أيضا وهو دور منفرد  
عن الدور في ظرف على حدة لعلوثه وسموا فيمنه والله ولي التوفيق  
أي صاحب ومتولى أمره يعطيه من يشاء من عباده المؤمنين وقد  
وفقني لذلك الجمل وسيفوق الطلبة والكلمة لذلك التبصرة و  
التركة والواو عاطفة على جعلته أو على مقورة أي أنا جاعل لذلك  
والله الموفق لي ولهم لذلك ويجوز جعلها حالية من فاعل الجمل  
أو مفعول كما في قولك جاء زيد والشمس طالعة والتوفيق  
لغة جعل السبب موافقا للسبب ثم خفف بالخير وأصلها  
عنه المتكلمين خلق القدرة على الطاعة وقيل خلق الطاعة أي التوفيق

167  
الاطاعة ثم خفف بالمؤمنين أيضا وضده الخذلان عصنا  
الله ولما مننا عنه وبسببه أي وفي يده وصفة الأمانة وأما لم  
نعلمها تحقيقا وقطعا كما هو مذهب سلف أو في تكوينه الحقيقي  
عنوالماتريدية وفي قدرته الحقيقية عند الاشاعة مجازا من  
قيل ذكر السبب وإرادة السبب بناء على إطلاق اليد سبب  
لاظهار التكوين والقدرة كما هو مذهب الخلف فإن الإيجاد و  
الاعطاء عندنا بصفة التكوين وعندهم بصفة القدرة ويلا  
وخطا فبهم ولا تغفل أزمة التحقيق أي مقدمات تحقيق المسائل  
يوجد لها في قلب من يشاء من كمل علماء وفي ترقى في الشئ  
والأزمة جمع زمام بالكسر وهو معروف والتحقيق بيان حقيقة  
المسألة بالدليل وبالتنبية كما أن التحقيق بيان وفي الشئ خوفا  
بالدليل أو بالتنبية وقد اشتهر أن التحقيق إثبات المدعى بالدليل والتوفيق  
إثبات الدليل بالدليل ثم اعلم أنه إن قصد تشبيه المقدمات الحقيقة  
بأزمة النفس في كون كل منهما سببا قويا إلى ضبط المقصود  
بقرينة إضافتها إليه يوجد في الأزمة استعارة مصرية وهي أكم  
المشبه به المستعمل في المشبه وكثيرا ما يجمع بمعنى استعمال أكم  
المشبه به في المشبه فهي مجاز بالمعنى الأول واسطة بينهما  
بالمعنى الثاني وإن أريد تشبيه التحقيق بالفرس في كون كل منهما  
مقصودا بالذات بتلك القرينة أيضا يوجد في هذا الكلام استعارة  
مكنية وهي التشبيه المصغر في النفس عنوا الخطيب فمكون واسطة  
بينهما أكم المشبه به المترك وقد استعير للمشبه ثم طوى ذكره



عند استلاف الحكمة قبل ازمة الفرس فمضى مجازا واسم المشبه المستعمل  
في المشبه به الاعتباري عند السامع فيكون حقيقة والمذهب المختار ان  
عن التكلف هو مذهب الخطيب لا غير تحفظ والله الموفق اعياكم  
ايها الطالب انزلي المحصل واعلم انه من عادة البلاء الكرام تصوير  
الامور العظام بعلم تنبها على اعطيتها ووجوب الاهتمام لها  
والفهم البقيش بها ولذا اختاروه على غيره مما يناسب من صيغ  
التعريف والتعجب كما فهم واقرأوه هنا لما وجب على كل طالب  
وكي يحصل قبل الشروع في المقصود معرفة ثلثة اشياء تعريف  
ليكون معلوما في الجملة فيحصل استبصار في الجملة وموضوع  
ليميزه عن غيره فيجهد بمقصوده لا بما لا ينبغي ان يميز العلوم بتمام  
الموضوعات المشهورة وعنده يزداد رغبته وسعيه ان كان  
عظيما فلا يقصر في اجتهاده وتحصيله اذ بيان هذه الامور العظيمة  
الثلثة اولا وقصد بذلك التنبية وصدره بعلم فقال اعلم ان  
المنطق اي جنس المنطق يعني المفهوم المنطق يعني الصورة الذهنية  
الحاصلة من لفظ المنطق يعني الاصطلاح وذلك لان العلم في  
المعرف للجنس المراد به الجنس العربي يعني المفهوم والمراد من المفهوم  
الصورة الذهنية الحاصلة من اللفظ الموضوع ولا بد تقييده بالاصطلاح  
وكذا الحال في المعرفة بالنام فلا تغفل كالمعاني ان كان ثلثة  
نعم مراعاتها انما هي في الخطاء في الفكر والنظر اي هذا  
المجموع وذلك لان الحكم الصوري بين الموق والتعريف انما هو  
في جملة التعريف لا في اجزاءه لانه الموق على المعرف هو المجموع لا كل واحد من اجزائه

وكذا

168  
وكذا الحال في كل تعريف فلا تغفل هذا واما تفصيل الاجزاء فهو ان  
المنطق لغة مصدر ميم يبطون على ثلثة معان التكليم وادراك الكلي  
والعقلي واصطلاحا عند المتأخرين والمتحققين ما ذكره والآن  
لغة وعرفا ما يكون واسطة بين الفاعل والمنفعل كالقدوم بين  
التجار والتسريد والمنطق آلة بين القوة العاقلة والمطالب المكتسبة  
او كما وبالذات وتتمصيل سائر العلوم ثانيا وبالاتباع والمراد بذلك  
الآلة اما نفس القوانين الكتابية او تصديقها مطلقا او مع  
دليل او الملكة الحاصلة من تكرار ذلك التصديق او العلم بامور  
تصورية او تصديقية عاصمة وكذا الاحتمال في معاني اسامي كل علم  
على ما بينه المحقق المير وغيره والظاهر هو القوانين ومنها غالبها  
فثبتت بكونها قانونية منسوبة الى القانون كون كل مسئلة قانونا  
وقاعدة ومثابطة اي قضية كلية يستنبط منها الحكم جزئيا موضوعها  
بعضها الى الصغرى سبلة الحصول على حمل عنوان موضوعها على واحد  
من جزئياتها وبما احتراز عن العلوم الاعتبارية كالعلوم البرية  
الايدنية وبالمراعاة لها استعمالها بشرائطها وبما توهن العقل  
وهو عند المتكلمين قويع النفس لثاقفة تدرك بها العلوم في  
المتنار وعند الحكماء جوهر مجرد متعلق بالبدن بالثابت  
التعقل تدرك بها العلوم والنفس بمعنى الروح عند المتكلمين  
وهو في المتنار جسم لطيف ساخر البدن سريان الماء في الورد  
والنار في الفهم عند الحكماء جوهر مجرد متعلق بالبدن بالتدبير  
والشعر وبما احتراز عن سائر العلوم الحقيقية كالعلم والفكر



هذا وتوحيده عند المتقدمين فاعلم بحسب فيه عن احوال المعقولات  
الثانية من حيث تنطبق على المعقولات الاولى وتبني تفصيله في بيان  
الموضوع ولما كان في الفكر والنقل زيادة مباحث شريفة وتفاصيل  
لطيفة قالوا لها معنى واحد عند الناس خرين في المشهور وكذا في اللغة  
غابا فانها في اللغة الثامل بالعقل غابا اي تطلب ما يؤايل  
الشيء ذاتا او صفة وهو هذا المعنى الواحد عندهم ترتيب امور معلومة  
تصورية او تصورية لتخصيل المجهول التصوري او التصديقي  
خرج به التبيين المعادل للدليل فانه ترتيب امور معلومة لا زالة الخلق  
واعلم ان الترتيب لغة التثبيت وعرفا جعل كل شيء من المجموع في  
مرتبة اللاحقة واصطلاحا جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها  
اسم الواحد مع نسبة التقدم والانتا خربتها كما في التعريف والبيان  
لاني لا كالا دوية المعجونية والمراد هنا الاصطلاح والامور جمع  
امر بمعنى الشيء اي الموجود وجمع ما يصح ان يعلم ويخبر عنه فيسمى  
الموجود والمعلوم والواسطة واما الاول فخرج امر بمعنى التكليف  
او بمعنى لفظ تطلب به الفعل مطلقا او جزئيا على سبيل الاستعلاء  
والمراد بالامور هنا ما فوق الواحد بطريق عموم المجاز لا يجاز  
لأن اقل الجمع عند المنطقيين انسان فانهم لا يبحثون عن الاوضاع  
اللفظية ثم اعلم ان هذه المسئلة خمسة مشهورة واجوبة  
كذلك ينبغي للحاصل من معرفتها الاولى ان يخرج عن التعريف بالمفرد  
كالفصل وحده مثل الان في ناطق والخاصة وحدها مثل الانشاء  
فما خلا والجواب عن هذا التعريف مبني على مذهب الجمهور ويجب

نذكر التعريف عندهم اوقات التعريف بالمفردات كما يكون بمشتقا  
بحسب الاستواء وهي مركبة بلاخرة من الزايات والصفات اوقات المعروف  
يجب ان يكون معلوما قبل التعريف بوجوب الامتناع توجه النفس  
الى المجهول المطلق فالتعريف بالمركب من ذلك الوجه والمفرد والثاني  
انه الامور المعلومة خاصة بالامور المتبقية على ما هو المتبادر  
منها فيخرج عن الترتيب في الامور المظنونة والمقدرة والمجهولة بالاجل  
المركب مع انه من اقسام الفكر والنظر عندهم والجواب عن التبادر  
على مذهب المتكلمين وهذا التعريف مبني على مذهب الحكماء والعلم  
عندهم شامل لها كما سيجي والثالث ان تحصيل المجهول لا يصح ما دام  
مجهولا واذ اعلم الشيء وحصل يكون تحصيل المعلوم ومن يلزم تحصيل  
الحاصل وهذا لا يصح ايضا والجواب ان المعنى لتحصيل المجهول اولا  
فيكون المال لتحصيل المعلوم بذلك التحصيل وعدم صحة تحصيل  
الحاصل اي بمعنى تحصيل الحاصل بغير ذلك التحصيل على ما هو المتبادر  
في العرف والرابع ان هذا التعريف لا يصدق على الفكر الثاني والثالث  
فصاعدا المسوق على مطلوب واحد او تحصيل المجهول قد حصل بالفكر  
الاول فلو حصل بالفكر الثاني والثالث ايضا يلزم تحصيل الحاصل في  
ذلك التحصيل بغير وهو محال بالبداهة والجواب انه يقطع النظر في  
الكل عن الآخر ويلاحظ مستقلا والى ما انه يخرج عن الفكر  
المذكور لتأيد الفكر الاول لا تحصيل المجهول والجواب انه المقصود  
الاصلي من الفكر الثاني هو تحصيل ذلك المجهول مع قطع النظر عن الفكر الاول  
والتأيد مقصود بالتبع فحفظ والله الموفق فلا يوجد ان الثاني



في التعريف كقولنا ان حيوان ناطق او في الدليل كقولنا العالم  
حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وكذا عند المنطقيين  
اي وبمعنى واحد عندهم مغل ما ذكره وهو عطف على عند المنأخرين  
وهو اي هذا المعنى الواحد عند المتقدمين بجميع الحركتين التقيسيتين  
اي المنسوبيتين الى نفس القوة القائمة بهما اي بجميع الميلين  
القائمين بهما فالمراد بالحركة المعنوية لا الحسية فان مطلق  
الحركة شامل لهما عند الحكماء في المشهور وهو الخروج من القوة الى  
الفعل على سبيل التدرج والتعريف مبني على قولهم بخلاف الحركة  
عند المتكلمين فانها مختصة بالحسية في الظاهر حيث قالوا في حصول  
اول في حيز ثان كما ان السكون حصول ثان في حيز اول وقال  
بعضهم في كون ان اثنين في مكانين كذا في شرح المواقف من المطلوب  
المشعورية اي المعلوم بوجه ما اول اذا النفس لا يتوجه الى الجبره المطلق  
بالبداهة والمراد به هو المعروف والدعوى الى المبادي اي الامور المألوفة  
المناسبة له بان تكون معرفة له او مثبتة اياها وانما سميت مبادي  
لانها اسباب يبداء منها في التساوب وذلك المطا اي حليها من المطلوب  
المشعورية الى المبادي المناسبة له ومنها اي وتمايزتها من تلك المبادي  
المناسبة له اليه الى ذلك المطا بعد الترتيب اي ترتيب ذلك المبادي  
كما مر في المثاليين ولا يخفى ان الانتفايين لا يرجحان بشهادة وان  
قل زمانها لا دفيان كما توقع بسبب تلك القوة وقيل الحركة  
الاولى في تحصيل المبادي المناسبة له وانما نية في ترتيب تلك المبادي  
فتفكر هذا اي ما ذكره من ترادهما عندهما هو المشهور بين المنطقيين

170  
كما مر في المحقق المية حاشية التهذيب وقال بعضهم اي بعض  
المنطقيين الفكر عندهما اي عند المتقدمين وانما خرين بمعنى  
مجموع الحركتين او الترتيب السابق اللازم للحركة الثانية والنظر  
اي عندهما ايضا ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن الحركتين  
وهي النوعي والقضي والكبرى مثلا او في ضمن الترتيب وهي القضي  
والكبرى فقط كذا بينه المحقق المير ايضا في حاشية التهذيب ولا تغفل  
ثم اعلم ان الملاحظة توجه النفس نحو المعلوم قصدا بخلاف  
فانه سرعة انتقال من المبادي المترتبة الى المطالب لا قصد منها وانما  
المعقول بمعنى مطلق المعلوم في كل المعقولات القرف والمحموس  
والخيال والموهوم بناء على رأي من قال بارتسام صور الكل في العقل  
وبانه المدرك للكل وعلى جريان النظر والفكر في الكل كما هو لفظ ويجوز  
ان يراد بالمعقول القرف المطا بل للثلاثة بناء على رأي من قال بارتسام  
صور الماديات وبانها المدركة لها وعلى عدم جريانها في غيرها فنقد  
وموضوع اي ما يبحث فيه في المنطق عند احواله اللازمة بحسب  
العرض اي غرض المنطق وانما فسرته بتميزه كذلك ولم يفسره بقوله  
اي ما يبحث فيه عن اعراض الذاتية على ما هو المشهور بين الجمهور وقالوا  
موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراض الذاتية لانه قد حقق  
المحقق ابو الفتح في حاشية التهذيب انه قد يبحث في العلم عن مطلق  
احواله اللازمة ولو غير اعراض الذاتية بل غيرية بان تكون اعم  
منه وبحسب المساواة في الاعراض الذاتية ولو بالتاويل عند المنطقيين  
والمحققين حيث قالوا هو ما يلحق الشيء لذاته او كسويه وانما



وانما قيده بقوله بحسب الغرض مخالف لما لم يشهدوا ايضا لا بد  
 حقق المحقق صدر الشريعة في التوضيح انه لا يثبت عن جميع الاعراض  
 الذاتية للموضوع لانها ثلثة مبحوث عنها بالذات وهي تقع  
 محلا في المسائل ومبحوث عنها بالتبع كما لها مدخل في حقوق المبحوث  
 عنها بالذات وهي تقع قيودا للموضوعات المسائل بها وقد تقع  
 موضوعات ومجولات لها وغير مبحوث عنها اصلا وهي لا تقع شيئا  
 منها فلا تغفل عند المتأخرين هو المعلومات التصورية اي المعلومات  
 التي تتعلق بها العلم التصوري كاطراف القضايا والنسب بين  
 التقييدية والاشائية والمعلومات التفصيلية اي المعلومات التي  
 تتعلق بها العلم التفصيلي كالنسبة الجزئية لا غير عند المتقدمين  
 او نفس القضايا لا غير عند المتأخرين وسيجي التفصيل والتحقيق  
 من حيث توصل الاولى الى مجهولات تصورية والثانية الى مجهولات تفصيلية  
 وهذه الجيئة بيان للاعراض الذاتية المبحوث عنها بالذات وتعليلية  
 ايضا فان مطلق الجيئة ثلثة تعليلية كقولنا العلم حادث من  
 حيث انه متغير واطلاقية كقولنا الان من حيث هو انواع  
 وتقييدية كقولنا الان من حيث انه روي صنف واشت  
 بعض المحققين معنى التعليل فيها وان كان خفيانا في الجملة وانما  
 موضوع عند المتقدمين فالمعلومات الثانية فالمراد هو المفهوم  
 المبرهنة المعبرة في المرتبة الثانية كما ان المراد بالمعلومات الاولى  
 هو المفهوم المبرهنة الواضحة المعبرة في المرتبة الاولى كالجنس  
 والنوع والفصل الى صفة والتعرف العام بالنسبة الى الجوانب والاشياء

والله اعلم

وانما طلقوا القضا حكا والماشي فان المعقول الاول عند الفلاسفة  
 هو المفهوم المدرك بالذات كالجوهر والعرض والمقول الثاني  
 هو المفهوم المدرك بتبعية الغير كالامور الاعتبارية كالمعاني  
 المصدرية ومن ثم يقولون المعقول الاول بجاذية امره الخارج  
 بخلاف المعقول الثاني فثبته ولا تغفل من حيث تنطبق اي توافق  
 من قبيل موافقة الكل على الجزئية على المعلومات الاولى والعرض  
 من هذه الجيئة اجراء احكام الثانية على الاولى ومنه معرفة ايضا  
 ان الباقي ومنها عصمة الذهب عن الخطأ فيها ففي اعتبارهم  
 يتعدون توقف بخلاف اعتبار المتأخرين ولما توقف معرفة المعلومات  
 بغيرها على معرفة العلم بغيره وكان فيه تفاسيل شريفة قال  
العلم واعلم ان العلم بمعنى الصفة الحادثة ادراك العقل مطلقا  
ومستبدا في الادراك القوي وهو الضعيف كالتمثيل والاشك  
 والوهم وفي الاصطلاح في منطقيات من ذهب لمشككين ومن ذهب  
 اليك واما المشككين فاختصوا اكثرهم انه صفة حقيقة فترفع  
 في المختار بقولهم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت على به وخال  
 بعضهم انه صفة اعتبارية فترفع بقولهم اعتقاد وجازم مطابق  
 في بته واعلم ان ادراك النسبة في الجملة مبرهنة عندهم تمثيل  
 شك وهم ظن جهل مركب تعليل محسب يقين لان ادراكها ان كان  
 بلا تردد ولا ترجيح ولا حتم وان مع التردد شك وان مع الترجيح  
 قوههم وان مع الترجيح قطن وان مع الجزم فان لم يطابق للواقع  
 فجهل مركب وان مطابق ولم يثبت لعدم كساده الى البرهان فتعليل



معيب وان مطابق وبثت بان استنده اليه فيقين وقد علم بذلك  
 تعريف كل منها فالعلم عندهم خاص باليقين والاطلاق في التلخيص  
 مجاز فتفظل واما الحكماء فاختلفوا ايضا فذهب القائلون  
 بالاشياء اي فان يكون بان الحاصل في العقل اشياء لا اشياء  
 واعراض الاله من مقولة كيف على الاصح فترفع بان الصورة  
 الحاصلة من الشيء في العقل وقد بعضهم من مقولة الاشتغال  
 فترفع بان قبول العقل لتلك الصورة من المبدأ الفاضل وقار  
 بعضهم ان من مقولة الاضافة فقالوا ان اضافة مخصوصة بين  
 العالم والمعلوم وذهب القائلون بالحكماء اي القائلون بان  
 الحاصل في العقل دون الاشياء او حقايقها العقلية المتحققة مع حقا  
 يوحى الخارجية الى ان مطلق الصورة العقلية للمطابقة للحقيقة  
 الخارجية ان جوهرها فهو ان عرضنا فعرضه وان كيفا فكيف  
 الى اخره ثم العلم عندهم شامل لهذه الادرakas سبعة كما تنقل  
 ولما كان في تعريفه تفاصيل ومفوضه وان كان مفوضه معلوما في الجملة  
حتى قال الامام الرازي ان بدري التصور فلا يحتاج الى التعريف اذ انما  
 عند فقلنا والعلم قسما تصور وهو ادراك غير التصديق والاطلاق  
 الادراك على الصفة الحقيقية يحتاج الى التاويل كما في المصدرية  
 كلها صفة اعتبارية في اللفظ والتصديق وهو ادعان النسبة الجزئية  
 وسيجي بيانها اي قبول النفس بها قبولاً قوتياً انفعالياً اضطرارياً  
 والادعان معنى مصدرى فيحتاج الى التاويل ايضا فاطلاق على الصفة  
 الحقيقية فتبصر وهو اي ذلك الذي لا اضطرار من الحكم ايشاء اي

نفس الاشياء

انما اضطرار اي  
 نفس اضطرار اي  
 واما يحصل فلا  
 بد ان لا اضطرار  
 في الحاصل بل اضطرار  
 ليس انما اضطرار  
 بمعنى كما اضطرار  
 بعينه كما اضطرار  
 هذا العلم معقول وليس باذعان

كالشعري

كالصدق عند المتقدمين قيد الاثنين ومجموع تقولات اربعة  
 تصور الموضوع وتصور المحمول ونقص النسبة التقييدية بينهما  
 وتصور النسبة الثابتة الجزئية بينهما وسيجي بيانها بشرط الحكم اي  
 تحقق الحكم معها عقيبها وهو اي الحكم الايقاع والانتزاع الفعليين  
 الاختياريتين على ما هو المتبادر منهما فحق الايقاع الفهم انتزاع الحكم  
 او انتزاع بالوقوع ومعنى الانتزاع الفهم النفس الجازم او الانتزاع  
 بالواقوع وسيجي بيانها وقد يعبر عنهما بالايجاب والسلب و  
 بالاثبات والنفي وبالا سناد مطلق وقيل المراد بهما الفعليين عند  
 المتأخرين قيد الاثنين ايضا وهذا هو المشهور بين الجمهور وقيل التصديق  
 عند المتأخرين ادراك متعلق بوقوع النسبة او لا ووقوعها مطلقا  
 والتصوير ادراك متعلق بغير ذلك وقيل التصديق عندهم ادراك  
 معارف لحكم الفعلي والتصوير ادراك غير معارف له وهذا من ذهب  
 منحرف اخذت الامم الرازي وهو ان التصديق مجموع تصور ان  
 ثلث مع الحكم الفعلي فهو انكر النسبة التقييدية كالتقدمين  
 والحما ر في الحكم معنى المتأخرين ولا يخفى ان تكلف باء ولا بد بر عليه  
 ان القسم قد اعتبر فيه ما لا يصدق عليه المقسم وهذا مناف  
 للتقسيم فتبصر والله الموفق واما النسبة الثابتة الجزئية فهي  
 والبلاد وقوع عندها الا انهم اختلفوا في معناها ونزاعا لاي  
 اتحاد المحمول بالموضوع في الموجبة باعتبار ما صدق وعدم اتحاد  
 في السالبة كذلك مثلا عند المتقدمين وانما قل مطلقا لان  
 هذا بيان النسبة الكلية عندهم واما النسبة الجزئية عندهم



في اتصال السال في المقدم في الموجبة وعدم اتصاله في السالبة  
 في المتصلة وانفصال السال عن المقدم في الموجبة وعدم انفصاله  
 عنه في السالبة في المتصلة ومطابقة الاتحاد للواقع في الاولى  
 في الموجبة وعدمها في الثانية في السالبة عند المتقدمين مثلاً  
 لان النسبة الشرطية مطابقة الاتصال للواقع في الاولى وعدمها  
 في الثانية في المتصلة ومطابقة الانفصال للواقع في الموجبة  
 وعدم انفصالها في السالبة وهذا في المتصلة في النسبة الثانية  
 الخيرية صفة للمجهول مثلاً عند المتقدمين وصفة للنسبة التقييدية  
 عند المتأخرين هذا القول من المتأخرين مبني على ان اتحاد التصورات  
 اي الاتحاد الذي تعقل بطريق التصور بدون اذعان كما في صورة  
 التخييل وانك والواقع نسبة بين بين اي نسبة بين الموضوع  
 والمجهول يعني انه قائم بالمجهول متعلق بالموضوع فكانها بينهما لان  
 النسبة بين الشئين مطلقاً قائم باحدهما متعلق بالآخر كما  
 العلم فانه نسبة بين العالم والمعلوم فان كان بالمعنى المبني  
 للفاعل فقام العالم ومتعلق بالمعلوم واذ كان بالمعنى المبني  
 للمفعول فقام بالمعلوم ومتعلق بالعالم فتبين ولا تغفل  
 ونسبة تقييدية اي نسبة اخذت او اعتبرت بطريق التقييد  
 بدون اذعان ايضا ونسبة حكمية اي نسبة يدعيها الحكم  
 الفعلي ولو بالواسطة اي بواسطة النسبة الساتمة الخيرية التي هي  
 الاتحاد وعدمه مثلاً وواحدة فيهما اي في الموجبة والسالبة  
 لانه معنى الموجبة عندهم مثل زيد قائم اتحاد القائم مع زيد مطابقاً

للاواقع

للواقع ومعنى ان لية عندهم مثل زيد ليس بيا ثم اتحاد القائم مع  
 زيد ليس بمطابق للواقع بخلاف المتقدمين فان معنى الموجبة عندهم  
 اتحاد متوحد مع زيد ومعنى ان لية عندهم القائم ليس بمتوحد مع زيد  
 وهذا هو الظاهر في اللغة والعرف كما لا يخفى على المحققين كذلك فاجزاء  
 القضية ثلثة عند المتقدمين الموضوع والمجهول والنسبة الساتمة الخيرية  
 واربعة عند المتأخرين الموضوع والمجهول والنسبة التقييدية والنسبة  
 الساتمة الخيرية فاجزاء زيد قائم زيد وقائم واتحاد القائم مع زيد  
 عند المتقدمين وزيد قائم واتحاد القائم مع زيد مطابقاً للاتحاد  
 اتحاد القائم للواقع عند المتأخرين فاذا علمت هذا فاعلم انه اذا قيل  
 زيد قائم ان تصور ارم تصديق فتقول لا تصور ولا تصديق لان تصور  
 والتصديق من قبيل الادراك وزيد قائم من قبيل المدرك فالادراك  
 لا يتوحد مدركاً والمدرك لا يكون ادراكاً **واما** اذا قيل ظهورك زيد قائم  
 فادراكك زيد قائم ان تصور ارم تصديق فتقول فيه مذهباً عند المتقدمين  
 فعند المتقدمين ادراكك زيد تصور ادراكك قائم تصور ادراكك  
 اتحاد القائم مع زيد بدون الاذعان تصور ومعنى لا اذعان تصديق  
 فالصور ثلثة والتصديق واحد فالعلوم الثنوية ثلثة والمعلوم  
 التصديقي واحد **واما** عند المتأخرين فادراكك زيد تصور ادراكك  
 قائم تصور ادراكك اتحاد القائم مع زيد مطلقاً تصور ادراكك  
 مطابقاً للاتحاد القائم مع زيد مطلقاً تصور وهذه التصورات  
 الاربعة بشرط الحكم تصديقاً والتصورات اربعة والتصديق واحد  
 وكذا المعلومات اربعة فالعلوم التقييدية اربعة فتعقل



لا ينبغي ان يكون كذا او عرضة الى الغرض منه اي من تحصيله اذا الغرض  
لا يتحقق الا في الفعل الاختياري اذ لا يثبت على تحصيله وانما يتحقق كذا  
لان الغرض لغة وعرفاً هو ما يباغى لا قدام الفاعل المتناهي وعلى الفعل  
الاختياري ويكون مقصوداً من ذلك الفعل فلا يضاف على الحقيقة  
الى الفاعل المتناهي وهذه الاضافة مجازية لا دني ملازمة وتقال  
له عدة غائية ايضاً وانما الغائية والغاية فصلية مرتبة على الفعل لغيرها  
عموم وخصوص من وجه تبصر عصمة الذهن عن الخلل فيهما اي  
في الفكر والنظر تحقيقاً لا تقليداً ولا ظناً والغرض من تلك العصمة  
معرفة الحق تصوراً او تصديقاً كذا وتذا قالوا جمهور المحققين  
من اهل السنة كالسيد والسيد والجلال وغيرهم المنطوق الى  
لتفصيل جميع العلوم غير المنطق بقرينة المقابلة وان العلوم  
كلها طوع البديهي مطبوعة فورية لمن كان له حوق في المنطق ومن  
ثم تسمى معياراً للعلوم وعلماً للبيان وتكون لانه في كل علم تباين  
والدلالة ومعرفة محتوياتها وفها انما تفرق بالانطق لا غير  
كذلك لانه في كل علم تحقيقاً وتوقيفات ولو في الجملة وهي يتوقف  
على هذه العلم لا غير وتذا جعله الفاضل البركوي في الطريقة وخلصاً  
في الكلام اي مقدمة في فرض كفاية بلا شك ثم **اسلم** انه دلالة اللفظ  
الموضوع هذا شروع في بيان ما يتوقف عليه معرفة المعاني  
انما يجب عنها في المنطق والدلالة في اللغة الارشاد واي علام  
طريق البنية وفي العرف كون الشيء بجماله بلزم من العلم بالعلم  
بشيء آخر والشيء الاول والاولى في مدلول كون الدال

متصفاً بكيفية مخصوصة دلالة وتقي اولاً قسمان لفظية ان الاول  
لفظاً وغير لفظية ان غير لفظ وكلاً منهما ثلثة وضعية كدلالة اللفظ  
الموضوع على معانيها ودلالة الاول الاربعة على ما وضعت في لفظية  
كدلالة آه والاولى على الوجه الباطن ودلالة الحرف والصرف على الحمل  
والتوجه وعقلية كدلالة اللفظ المسروع على لفظه ودلالة الاثر على  
المؤثر واللفظية الوضعية ثلثة وكثيرة معصودة وتذا قالوا  
على تمام معناه الموضوع له في اللغة او العرف والاصطلاح او الشرح مطابقة  
اي دلالة منسوبة الى المطابقة لتطابق اللفظ والمعنى في التسمية وعلى خبر  
اذ ان وجد مع دلالة على كل تضمينية كدلالة على ما في ضمن الكل وعلى  
ما يلزمه في الذهن اي ان وجد مع دلالة على ملزومه التسمية كدلالة  
على اللازم والمعينة لاجل انهما يفهما دالة وتسمية ودلالة المجاز  
مطابقة عند الجمهور على اعتبار عموم المجاز في الوضع وقيل تضمينية  
او التسمية واعلم ان قيد الجبسية موعة في كل امور تختلف باختلاف  
الاعتبار كدلالة الثلثة فلا يتقضى تعريف المطابقة بالتضمن وبالعكس  
بدلالة لفظاً وضع للكل والجزء كلفظ الامكان فانه وضع للمكان  
وهو سلب الضرورة عن الطرفين والتعام وهو سلبها عن احدهما  
ولا تعريف المطابقة بالالتزام وبالعكس بدلالة لفظاً وضع للملزم  
واللازم كالتشخيص اذ وضع للجرم والفضوء كدلالة الانسان على تمام  
الحيوان الناطق من حيث انه تمام معناه الموضوع له وعلى احدى  
اي مع دلالة عليها من حيث انه جزء معناه الموضوع له فله المطابقة  
بدون عكس وجود ايساراً ذهناً والاشياء بدون لازم معبر وكذا



لا يلزم كماله أيضا تدبره على قابل العلم وصنع الكتاب مع  
ولائه عليها أيضا من حيث انه لازم معناه الموضوع له مثلا  
وانما قال مثلا لانه كون الحيوان انما طلق تمام معنى الانسان مجرد  
فرض التمثيل والافق في الانسان جسم مركب من عظم وشحم ودم و  
اجزاء مخصوصة واما الحيوان انما طلق حقيقة عقلية تقرينة لافراد  
صدق عليها مفهوم الانسان كما سيجي تحقيقه وتفصيله ولان كون قابل  
العلم وصنع الكتاب لازما للحيوان انما طلق مجرد وفرض التمثيل ايضا  
طابق ما يوافق لان المراد من اللازم عند المعنيين والاصوليين  
ما يلزمه في الجملة بان ينقله لخص من معنى اللفظ الى ذلك اللازم  
بتبني العقل او العرف او العادة ولما عند النطقين ما يجب ان  
يكون تبني اخضر وهو ما يلزم تصور من تصور المندوم كالممكن  
المعقوفة اربها لاعدادها كاللغو والجهل والعلم بالنسبة الى الابدان  
العلم والبر بآلة التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة فندبر اللفظ  
الموضوع بطريق عموم المجاز ليشمل المجاز والكنية اولاه وضع فيها  
حقيقة فان الوضع حقيقة في اللفظ جعل الشيء في حيزه في العرف  
تعيين شيء لشيء من ادرك الاول فهم الشيء في العالم به والشيء الاول  
في اللفظ ان ما وردة شخصية فالوضع شخصي وان شخصية نوعية  
افراوية او مركبة فنوعي ولا تعيين في المجاز والكنية الشخصية  
ولا نوعيات الا لا احتاجا الى القرينة ومن ثمة قال بعضهم و  
اللفظ المستعمل مع الثلاثة لانه استحال ذكر اللفظ الموضوع  
لفهم معناه او مناسبة المفرد وهو لفظ لا يدل جزئ على جزء معناه

واعلم

واعلم ان اللفظ نفس المادة عند المحققين فمعناه عندهم هو  
الكثرة ولما النسبة الى الفاعل المعين او الى فاعله او الزمان  
معنى الرتبة وتعيينه باللفظ فلا يرد النقص على تعريف المفرد  
بالفعل واما عند الجمهور فاللفظ مجموع المادة والرتبة ومعناه  
هذه الثلاثة قبيلا جزئ على جزء معناه مع انه مفرد غير النقص  
على تعريف المفرد باللفظ وجوابه ان المراد بالجزء الجزء المترتبة كالمادة  
لا غير المترتبة كالرتبة فتبصر وهو ثلثة في المختار لانه اما لاجزاء  
له كق اي من الوفاية بمعنى الحفظ اوله جزء ولا معنى له كلاله  
اوله جزء ولا معنى اصلا اي في الاصل لا حالاً اي لا في الحال كجميع الركبة  
ان جعلت علماً اي علماً شخصياً مثل عبد الله وتأبط شراً واما  
قال في المختار لانه اربعة عند بعضهم الرابع ما يكون لجزء ومعنى  
اصلا وحالا كونه لا يقصد كالمحيون انما طلق ان جعل علماً لشخص  
اشائي وفيه انه ان جعل علماً لشخص انساني كان معناه العلمى نفس  
المجروح فيكون الحيوان وانما طلق كراحي المجازة زيد وباء فلا يكون  
معنى حالاً فيدخل في القسم الثالث وقال بعضهم هو خمسة اثنى عشر  
مالا يكون المعناه جزء كالنقطة والجوهر المفرد وفيه ان تقيم  
المفرد باعتبار لفظ لا باعتبار معناه وان عدم الجزء في النقطة  
والجوهر المفرد وانما هو في ماصدق عليه مفهومهما لانه مفردهما  
مركب فان كل واحد من النقطة والجوهر المفرد مالا يقبل  
الانقسام اصلاً لا قطعاً وكراحي لافها ولا فرضا ولا يخفى ان  
هذا المفهوم مركب من اجزاء اربعة فهو من اشباه العارض بل هو



ولم يثبت التناظرية عند المحققين واما مركب وهو لفظ  
جزء على جزء معناه وهو اول الشان تام وتاقص لانه اذا و  
الحج طب فائدة يصح ان يكون اي سكونا الى طب عليها وان لم يكن  
فنام والمراو بتلك الفائدة النسبة الشان الجزئية او الانشائية  
ان اول الشان والمركب بالموضوع في الموجبة وعدم اتحاده مع النسبة  
في الجملة واتصال الثاني للمقدم في الموجبة وعدم اتصاله في السالبة  
في الشرطية المتصلة واتصال الثاني في المقدم في الموجبة وعدم  
انفصاله عنه في السالبة في الشرطية المتصلة هذا عند المتقدمين  
واما عند المتأخرين فطابقة الاتحاد والاتصال والانفصال في  
الموجبة وعدمها في السالبة تمام او التكرار في الثاني مع فاعله  
والاقل قص والتام قسمان خبر وان لا اذا احتمل الصدق  
والكذب اي على التبادل بالنظر الى محصل مفهومه وهو النسبة الشان  
الجزئية ايضا مع قطع النظر عن فاعله وعن بداهته وعن دليله ثم  
اعلم ان الصدق مدلوله التزامي عند المتقدمين ومدلوله التقضي  
عند المتأخرين والكذب احتمالي عقلي وذلك لان الصدق كون  
الجزئية يطابق نسبة الواقع او نسبة العقلية للنسبة الجزئية  
والكذب كون الجزئية لا يطابق نسبة الواقع فجزء كزبد قائم والا  
لعدم قابلية كذا في كذا وكا ضرب مع فاعله لا ضرب فقط على  
ما هو ثابت بين الكمية لانه مفرد والانشاء من اقسام المركب  
اتام وقد ان تفرعان باللائم المشهور حقيقة الاشياء الجزئية  
كلام نسبة خارج كذا كذا نظائره او لا نظائره وحقيقة الانشاء

كلام ليس نسبة خارج كذا كذا وكلام لا يقتضيه النسبة خارج كذا كذا  
فتبين ان قصا يضاف اليها تقيدي وغير تقيدي لانه ان كان  
الجزء الجزئية الشان وتورثه كما في قولك جزء قطيفة ويخشي ويخشي  
قيد الاول وصفا او مضافا اليه او حالا او نحوها فتقيدي ككلام  
زيد والا غير تقيدي كقوله ان ارفان الدار ليس قيدا في الدار  
فان دار اليس قيد التام وهذه الاقسام الاربع المركب مستعملة  
فيها بينهم غايبا دون سائر اقسامه ولذا اقتصرنا على بيانها ولما  
فرغ من المقدمة شئنا في بيان المقاصد فقال الفصل اي هذا المجموع  
المرتب الى اخره الذي هو موضوعنا لا تحققا مفصول عما قبله لكونه  
مقاصدا بالذات فالفصل بمعنى اللفظ بعد جعل المصدر بمعنى المفرد  
لا بالمعنى العرفي وهو طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة ثم اعلم  
ان ابواب المنطق تسعة عند الجمهور وقال بعضهم عشرة على اربعة  
المباحث الدلائل واقسام المفرد والمركب ونحوها باب من وحق  
اشياء مقدما لها او فهم لا يسمون بالذات الاعم المعاني دون الانا  
ودلائلها تكون لما كان الالفاظ قوابل المعاني وتوقف الافادة  
والاستفادة عليها بحسب اعزها وعزاقا ما وعين دلائلها و  
اقسامها باب الاول الكلية التام مباحث الكليات الخمس باب  
عبارة عن القضايا والكليات الخمس طرافا لقضايا ذلك لان افراد  
المعلوم حلييا موجبا كلييا عند المحققين الاول الجزئية مستقلة  
في الشاريف وهو كلي ولما لم يلاحظ فيه معنى المشتق فلم يفتح تعلق  
على ر قال مقولا اي محمولا بالموالطة وهو الحمل هو هو على كثيرين



مختلفين بالحقايق العقلية او الخارجية عند جمهور الحكماء  
فاما الحق عند جمهور المتكلمين انه لا اختلاف بين الانواع بحقايق  
بل بحسب الاغراض فقط فاما الحقايق العقلية معدومة عندهم  
فاما الخارجية فهي واحدة بالنوع في جميع الاقسام لان حقايقها  
الخارجية جواهر فردية متساوية عندهم فامتيارهم فاختلافهم  
بالاغراض المكيفة لا غير فاهم يقولهم جميع الله طائفة من الجوهر  
الفردية المتساوية ووضع لها خواص الانسان فصارت اقسامها وجميع  
طائفة اخرى ووضع لها خواص الفرس فصارت فرسا وتعلم جرائها  
وقد اثبت المحققون المثبتون للاحوال حقايق نفس الامرية فيها  
لحقايق المصداقية الوجودية بعد انكارهم العقل كالجوهر  
فالحقيقة شيان عند جمهور الفلاسفة العقلية والخارجية وواحدة  
عند جمهور المتكلمين وهي الخارجية وشيئان ايضا عند جمهور المحققين  
وهي الخارجية والنفس الامرية فتختلف والله الموفق في جواب ما هو  
اي عنوان ما هو فانه لا يقال الا في جواب ما هي او ما هي لانه مقول  
دائما في الجواب بحسب الشك كما سيجي فيقول مختلفين بالحقايق يخرج  
الانواع الحقيقة وقصودها القريبة وحواضها اللازمة وقوة في  
جواب ما هو يخرج به الفصول البعيدة والاعراض العامة وسائر  
الخواص كالحيوان بالنسبة الى الانسان واذا قيل الانسان والفرس  
والخمار ما هم فيقال حيوان وسيجي وجه ذلك وهو قسمان قريب  
كالحيوان وبعيد كالي شامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فاهم قالوا  
الجسم قريب للنوع وبعيد للنوع ان وجد للنوع نوع والافقريب

فقط مثلا الجسم الذي هو جسم قريب للحيوان الذي هو نوع وبعيد الانسان  
الذي نوع نوع والحيوان قريب فقط والبعيد اخف فندبر والكل  
حقيقة اي لا مجازا مفهوم صورة ذهنية حاصلة من مطلق او  
من موضوع مفرد اي مفهوم اعتبره الهيئة الاجتماعية لا يمنع  
وصوره عن وقوع الشركة وانما اذا والتفكر للشيء على ان المعتبر  
في الكل والجزء هو نفس المفهوم مع قطع النظر عن الاول الى جهة  
وعنه عدم وجود فرد او وجود واحد في الخارج كالدور واسلسل  
والشمس والشمس مفهوم الانسان والجزء حقيقة مفهوم مفرد  
يمنع آه اي يمنع نفس صورته عن وقوع الشركة في مفهوم ويد  
اذا جعل علما لشخص معين فان الصورة الذهنية الحاصلة من  
الشخص المعين تمنع آه والكل مجازا من قبيل تسمية الدال باسم  
الدلول لفظ مفرد لا يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة  
فيه كلفظ الانسان والجزء مجازا كذلك لفظ مفرد يمنع آه كلفظ يد  
فيختص الى الكل والجزء بالمتا حقيقة لانهم يجيئون عنها اولاً و  
بثباتها والفاظها مجازا لانهم قد يجيئون عنها ثانياً وبلفظ  
لكونها دوال المتا والابواب ولا يطلقان على ما صدق اي على امور  
خارجية او ذهنية عليها اي على ذلك الامور المتا والمفهوم الذهنية  
من الافراد الخارجية كافراد الانسان كلي او جزئي او اذ ذهنية  
كافراد الشمس والفرس فاذا قيل كلي او جزئي فنقول فيه ثلثة اشياء  
لنقول ان ما مفهوم انسان ما صدق عليها مفهوم انسان  
قلنا الانسان مجازا ومفهوم كلي حقيقة وما صدق عليها مفهوم



الاشياء لا كلي ولا جزئي لانه الكلية والجزئية من خواص المفهوم لا من  
يطلق على المعاني حقيقة وقد يطلق على الالفاظ مجازاً ولا يطلق  
على ما صدق عليها المعاني اصلاً وكذا الكلام اذا قيل زيد كلي او جزئي  
ففسر وانما فصلنا في هذا المقام نوع تفصيل لان كثير الطلبة  
بالكلام ما فرقوا بين المفهوم وبين ما صدق عليه فاطلقوا  
الكلي والجزئي على ما صدق عليه ولا يخفى انه مخالف لاصطلاح القوم  
فانهم لا يجهلون عن الامور الخارجية وانما الكل يدور انما في  
الاجزاء الخارجية او ذهنية والجزء يدور في بعضها من الكليات  
لكل شيء سوى الله تعالى وصفاته فلا تغفل اي عن هذه التفاصيل  
كما غفل المعاصرون وان في النوع اي النوع الحقيقي لانه المقابل لها  
والمباور منه وسطه موافقاً لانه يتوقف عليه احكام الفصل  
والنوع الاضافي على الجنس وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد  
اي بالتشخص اللازم للمعدود والمشخص دون الحقيقة خرج  
به الجنس جواب ما هو اي عنوان ما هو ايضا لانه مقول بحسب  
ثبوتة وبحسب الخصوصية وخرج به الثلاثة كالان اي كقوله  
على انه الحيوان الناطق بالنسبة الى زيد وعمر وبكر فانه اذا قيل  
زيد وعمر وبكر ما هم يقال انك واذا قيل زيد ما هو يقال انك  
هذا نوع حقيقي ولذا قال في بيان النوع كل اخص تحت العام  
مقول في جواب ما هو كالان وكما في الحيوان وكما في النامي وكما في جسم  
المطلق لا يجوز ويخص بالنوع الاضافي وهو اعم مطلقاً من  
النوع الحقيقي عند المتقدمين لانه كل نوع فله جنس عندهم ومنه  
عند

عند المتقدمين لانه يجوز ان يتركب ما بهية من امرين متساويين  
عندهم فتبصر **وان في الفصل** وهو كلي يقال على انك في جواب  
اي شيء هو خرج به الثلاثة في ذاته خرج به العرض اي في كونه  
بالنسبة الى الان وكما في اهل بالنسبة الى الفرس وكما في اهل  
بالنسبة الى الحمار فاما اذا قيل الان اي شيء هو في ذاته يقال انك  
والفرس اي شيء هو في ذاته صاهل والحمار اي شيء هو في ذاته ناضج  
وهو قريب انه مميزات النوع عن الماشركة في القريب كقوله اي انك فانه  
يميز الان عن الماشركة في الحيوان الذي هو جنس القريب بعيد  
ان ميزه عنها في البعيد كالحساس فانه يميز الان عن الماشركة  
في الجسم النامي الذي هو جنس البعيد بمرتبة وهذه الثلاثة اي الجنس  
والنوع والفصل كليات ذاتية لدخولها في حقيقة جزئياتها اي  
لعدم خروجها عنها بطريق عموم المجاز سواء كان عنها كالنوع او  
جزئياتها الا انهم كالجنس المساوي كالنوع والرابع العرض اي في  
يسمى بالخاصة ايضا وهي كلي تعال على ما اي افراد تحت حقيقة  
واحدة فقط خرج به الجنس والعرض العام قولاً عرضياً خرج  
به النوع والفصل كالنوع حكماً بالنسبة الى افراد الان **واما**  
ان يكون افراد تحت حقيقة واحدة بالنسبة الى خصص الموجود  
في ضمن الانواع او الاشياء فيشتمل خواص الجنس فانه كونه كليات  
تحت انما هو بالنسبة الى الافراد النوعية او الشخصية واما بالنسبة  
الى خصصها فكلها نوع حقيقي عند المحققين فلا تغفل فانه الشئ  
الواحد يكون تحت بالاعتبار المختلف كالموت فانه جنس الاسود



بوتوع للمكثف وقصص لكثيف وعرض خاص للجسم وعرض عام للحيوان  
فمنه الامور التي تختلف باختلاف الاعتبار فقيد الحسية معتبة  
في الجنس من حيث هو كذلك والى من العرض العام وهو كل يقال  
على ما تحت حجابي مختلفة خرج به غير الجنس فولا عرضيا خرج به  
الجنس كالماتش بالنسبة الى افراد الالوان والفرس والخيول والاسان  
الحيوانات وهما كليتا عرضيان لخرجهما عنها اي عن حقيقة جزئياتها  
وكل واحد منهما قسمان لازم ان امتنع انفكاكه عن الماهية كالقنا حكا  
والماشي بالقوق فالاول عرض خاص لازم والثاني عرض عام لازم  
واللازم ثلثة لازم للماهية مطلقا خارجية او ذهنية كالزوجية  
للاربعة والفردية للثلثة ولازم للماهية العقلية كالكلية والجزئية  
ولازم للماهية الخارجية كالتمييز للجسم اللازم مطلقا اثبات  
بين وتعيين بين لانه ان لازم تصور من تصور الملزوم واللازم وتعيين  
بينهما كالزوجية للاربعة والآباء احوال الى دليل تغيير بين كالحديث  
للعالم والبين قسمان اعم وهو هنا اواخص وهو ان يلزم تصور  
من تصور الملزوم كالمكان المضاف اليها لاعدادها ومفارق ان لم  
يتمتع كالقنا حكا والماشي بالفعل والمفارق قسمان دائما كايما غالب  
المؤمنين وكفر الله بنسب غالب الكافرين وغير دائم كايما بعض المؤمنين  
وكفر بعض الكافرين ثم قالوا اي تقوم في بيان الاختصاص والكلية الخمسة  
لا في الاكثر ولا في الاقل وانما انحصر الكل في هذه الخمسة ولم يزد ولم  
ينقص لان مقدم الامور العامة الى المخصوصات بالنسبة الى الاشياء  
متفاوتة بحمل عليه بالحيوان وبالاشياء المتحركة والمتنفس ونحو ذلك

خمس

جنس كالحياة لان الجنس اعم الذاتيات فيجب كونه اقدم الامور  
العامة ومقدم الخاصة او الامور الخاصة فصل كالتالي لان الفصل  
الذاتيات فيجب كونه اقدم الامور الخاصة في المركب منها اي المقدمين  
نوع كالاتسكا اي كحقيقة افراد ومفهوم الانسان او مفهوم الانسان  
ان قلنا ان معلوم فراكك فتبصر وهذا ليس على من ذهب الى  
فانهم يقولون كل نوع مركب من الجنس القريب والفصل القريب بخلاف  
المتأخرين فانهم جوزوا تركب النوع من امرين متساويين او امرين  
متساوية وامر تقريبي لا تخفي لانه تميز المتقدم عند المتأخرين  
امر تقريبي بالنسبة الى العيان بحسب غالب ظنهم واما التمييز  
التحقيقي فتخصيص بعلام الفيوب ولذا قالوا معرفة الحجابي من  
متعبر بل متعذر ومن ذهب فلسفي لا كلامي فان الحق عند الحكماء  
الميراث الموجود والذات موجود وتفاوت حقيقة جواهر فردية كل جسم  
متناهية ومعرفة متبصرة فلا متعذر فلا فضلا عن متعذر  
وان الكلية الجنس امور اعتبارية ذهنية محضة وليس لها وجود  
وقد عرفت ما فيه ومؤخر الخاصة عرض خاص كالقنا حكا و  
مؤخر العامة عرض عام كالماتش وقد علم بذلك التقييم والاعتبار  
كل واحد منها اي تحريف كل واحد منها اي كما علم فيما تقدم فانه  
قد علم من هذا التقييم ان الجنس مقدم امور العامة والفصل مقدم  
امور الخاصة والنوع مركب من المقدمين والعرض الى فمؤخر الامور  
الخاصة والعرض العام مؤخر الامور العامة واعلم ان مفهوم  
الكل كلى منطقي كل طبيعي من حيث المعروضة والجميع كل عقلي



وكذا الجزئية والكليات الخمس والطبيعي منها موجود في الخارج  
وبما فيها مختلف فيها عند الفلاسفة وأما عند الحكماء فكلها  
اعتبارية وهي ذواتية الوجود وشئ منها أصلا لا في الخارج والآ  
يلزم تحقق امر واحد في امكنة متعددة ومتصفا بصفة  
متضادة وهذا يدل على البطلان ولا في الخارج لعدم الوجود  
الذاتية بالبداهة الوجدانية **واعلم** ان الصور العقلية الزمنية  
كصورة الحيوان والناطق وصورة جزائها اما ان يكون صوراً  
شئ واحد في ذاته بسيط ذاتاً ووجود الكثرة ينزع العقل  
هذا الصوري باعتبار شئ فتكون الاجزاء المكونة للمركب في  
الخارج ماهية والى هذا ذهب المحققون من الفلاسفة وأما ان  
تكون صوراً لاشياء متعددة متغايرة ماهية موجودة  
تكون الاجزاء المكونة متعارفة في الخارج ماهية لا وجوداً والى ذهب  
طائفة منهم وأما ان تكون صوراً لاشياء متعددة متغايرة  
الماهية لكن لا موجودة بوجوه ذات متعددة فتكون متفردة  
له ماهية موجودة والى ذهب طائفة اخرى وهذا كله مبني على  
الوجود الذهني وعلى الوجود الكلي الطبيعي في الخارج أصلاً لا  
في الخارج ولا في الالهي **فتبين ولا تغفل** **واعلم** ان السوء بعنوان  
ما هو اي بمفهوم ما هو وهو مفهوم ماء الاستفهامية والضمير  
الغائب عنهم اي عند المنطقيين لانه عند المعانيب اما في شروع  
الاسم اي بيان مفهومه اجمالاً بجواب التعريف اللفظي نحو ما القسطنطين  
اسد وبيان مفهومه نفسياً من حيث انه مفهوم من غير اعتبار  
تحقق

تحققه في نفسه بجواب التعريف الاسمي نحو ما الكلمة لفظ وضع لغيره  
مفرد التعريف الاسمي بحسب الحد الثام وأما عن بيان حقيقة ما هو  
عليه المفهوم في الخارج او في نفسه الامر بجواب التعريف الحقيقي بحسب  
الحد الثام ايضاً نحو ما زيد حيوان ناطق مسأل عن تمام ماهية  
الشيء واعلم ان الماهية الحقيقية ما به الشئ هو وهو ثلثة مطلقاً  
ومجردة ومخلوطة الاول الماهية لا بشرط شئ والثانية الماهية  
بشرط لا شئ والثالثة الماهية بشرط شئ فان كان السؤال عن  
شئ واحد وبغائر الالهي اسأل سؤال بحسب الخصوصية فهو  
تمام ماهية الحقيقة فيجاب بالنوع فقط فانه تمام ماهية كل شخص  
نحو زيد ما هو ان اي حيوان ناطق وان السؤال عن اشياء وبغائر  
الاسأل بحسب الشركة فهو تمام ماهية المشتركة فان كانت تلك  
الاشياء انواعاً فيجاب بالجنس فقط لانه تمام الماهية المشتركة  
ما فيها نحو الانسان والفرس والجار ما هم حيوان اي هم جسم نام خاص  
متحرك بالارادة وان كانت تلك الاشياء اشخاصاً فيجاب بالنوع  
ايضاً نحو زيد وعمر وبكر ما هم ان اي هم انشا فتبين فانظر  
ببصيرة قلبك واضبطها حق القبط **واعلم** ايضاً ان هذا مبني  
على الغائب او يكون يكون الاسأل بعز الانواع والاشياء من غير  
اشياء من انواع مختلفة فيجاب بالجنس ايضاً نحو زيد وعمر وبكر  
والانسان والفرس والجار ما هم حيوان تركه لكما ندرته **واعلم**  
ايضاً ان الاسأل باي شئ هو عندهم من عند المعانيب يشل  
باي مميزات احدى اركين والمشارك كان في امرين اي معهما



عند آراء الفريفيين خبر خصا ما سئل عن الميزة النوعية عن الكثرة  
 في الجنس كان قيد أي هذا السؤال يعني ذاته فمن الميزة الذاتية فيجب  
 بالفصل فقط نحو الذات أي شيء هو ذاته فاطلاقاً لأنه مميز ذاتي  
 أن قيد أي معرفة من الميزة النوعية فيجب بالوضع الخاص فقط  
 نحو الذات أي شيء هو ذاته معرفة صاحبها وإن أطلق ولم يقيد بشيء  
 منهما فانه محير في الجواب نحو الذات أي شيء هو ناطق أو صاحب  
 فلا تقبل عن هذا التفصيل فانه ينفلك كثير والله اعلم **باب الثاني**  
 الاقوال السابعة الاربعة ان التعريف الاربعة وانما سمى التعريف  
 بالقول ان كان لازم مركب وانما او عايناً وموضع للمعرف الاول المذكور  
 ان كان وهو المركب في الجنس القريب والفصل القريب الحيوان انما طلق  
 في تعريف الانسان اية تعريف حقيقة افراد مفهوم الانسان او في  
 تعريف مفهوم الانسان ان قلت موضع للنوع والثاني ان  
 الناقص وهو المركب في الجنس البعيد والفصل القريب في تعريف الانسان  
 اية تعريف حقيقتها او في تعريف مفهومها ايضا وان كان الرسم انما  
 وهو المركب في الجنس القريب الى صفة اللازمة كالحيوان انما طلق  
 بالقوة في تعريف الانسان ايضا والثاني ان الرسم الناقص وهو  
 المركب في الجنس البعيد والى صفة اللازمة كالجسم انما طلق بالقوة في  
 تعريف تعريف الانسان ايضا وقد يكون الرسم الناقص مركباً عن  
 العوضيات متحقق بجزءها من حيث الجملة بحقيقة واحدة فيصير  
 به توضيح المعرف فلا ينظر الى الاستدراك كقولنا في تعريف الانسان  
 انما شئ من قديمه يعني الاطفال رباوي البشر من قديم القامة

ضمير

ضحاك بالطبع هذا أي كون التعريف مركباً وانما عند الجمهور وجوز  
 بعض المحققين وجدها كقولنا الذات صاحبها وسماه رسماً  
 بالتعريف بالفصل وهذه كقوله الذات ناطق وسماه حداناً فساداً وبخاصة مع  
 ناقصاً ايضاً واجاب الجمهور عن هذا لعدم الجواز بناء على انه لا بد في  
 التعريف من الترتيب الامور المعروفة لتحصي الجواهر وبناءً على المركب  
 بناء على التعريف بالمركب انما هو بالمشق وهو مركب بالآخرة من الذات  
 والصفة وبما ان المعرف يجب ان يعلم قبل التعريف بوجه ما فالتعريف مركب  
 منه ومن المفرد المذكور وبأن هذا اندر خداج والمراد بيان الغاية  
 وانهم اختلفوا فقال الجمهور ان من معرفة الشئ يكون باحد من هذه  
 التعاريف الاربعة وقال المحققون ان معرفة لا تكون الا بالحدان تمام  
 فانه الحدان ناقص والرسم مطلقاً لا تفيد لكنه هذا مذهب الفلاسفة  
 ايضا وانما مذهب المتكلمين ان معرفة الشئ اجمالاً لا تكون بوجه ما وصفة  
 ما وانما معرفة تفصيلاً فلا تكون الا بمعرفة ذات الشئ وجميع صفاته  
 وحيثه وشخصه وذات معرفة بل متعذر ومختص بعلام الغيوب  
 وكل واحد من الاربعة قسمان حقيقي ان قصد به أي بالتعريف بصورة  
 حقيقة الشئ كما في الحدان تمام او بعضاً كما في الثلاثة فيكون الحدان  
 ايضاً اولاً لازماً كما في الثلاثة فيمكن ذكر الجنس لا يضاف ويسمى ان  
 قصد به تفصيل مفهوم اللفظ كلاً كما في الحدان تمام بحسب بعضنا  
 كما في الثلاثة الاول والاربع كما في الثلاثة فاولها مانعة الخلو فلا  
 مانع من جمعها فينظر في معرفة اقسام الاول الى الواقع وفي معرفة اقسام  
 الثاني الى موضع اللغوي والعرفي او الاصطلاحي وقد يوضع اللفظ  
 لحقيقة الشئ فيتم التعريف الحقيقي واللفظي الذات فلا ينظر الى الجواهر

حداناً فساداً وبخاصة مع  
 الجمهور



أي جمهور المتقدمين والمتأخرين واشتهر أنه عند جمهور المتأخرين  
والنظر هو الأول كما لا يخفى على المتتبع فبتبع تلك أمور كونه أي الأول كونه  
 التعريف ما وياللمعرف مملاً فلا يجوز التعريف بالاعم المطلق والآ فلا  
 يكون مانعاً لا خياره كقولنا الإنسان حيوان والآ لا يخص مطلقاً والآ  
 فلا يكون جامعاً لا فراده كقولنا الإنسان كائن والآ بالاعم والآ يخص  
 والآ فلا يكون مانعاً ولا جامعاً كقولنا الإنسان أبيض والآ بالابن والآ  
 فلا يمنع جملة عليه ولا تصور كقولنا الإنسان فاسد كونه أي والآ في  
 كونه التعريف أجل منه معرفة ولا يجوز بالاخفي والمبوي معرفة والآ  
 فلا يوصل إلى الجمل لجهالة بالنسبة إلى الموقوف الأول كقولك الإنسان ريشوم  
 يشبه النفس في اللطافة فإنه اخفي من الآثار لأنها معقولة ومختلف  
 فيها بخلاف آثاره التي في كقولك الحركة ما ليس يكون فإن السكون  
 ما وللحركة في المعرفة والجهالة وكونه أي والآ كونه التعريف خالياً  
عن الحال كالدور وهو ما يتوقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة أو  
 بمراتب كقولك الشمس كوكب نهارى والآ كونه زمان طلوع الشمس والآ في  
 كقولك الحركة خروج الشيء من القوة إلى الفعل بالتدريج والتدريج  
 وقوع الشيء في زمان والزمان مقدار الحركة والسلسل وهو ترتيب أمور  
 غير متناهية كقولك الضرب معناه كونه الشيء ضارباً فيلزمك أن توقف  
 الكون أو أنكونا كونه الشيء وهو علم جبراً وكما جتماع النقيضين وارتفاعهما  
 واستلزامه خلاف الواقع ويقال لهذه السلسلة اغلاطاً معنوية ونزلاً  
حسنة أي كل واحد وهو كونه خائب عن الاغلاط اللفظية كاللفظ  
التعريف بالنسبة إلى التام فيحتاج إلى تعقيب معناه فيتلوا الكلام

مثلاً يقال الإنسان استطلق فوق الاستطقات والاستدراك  
 وهو ما لا يكون له مدخل ولا مخرج ولا موضوع مثلاً يقال الإنسان  
 حيوان ناطق ما شئ والمجاز مثلاً يقال الإنسان أسد ناطق والاستدراك  
 مثلاً يقال الإنسان عين ناطق وما يريد به مدلول الاستدراك مثل  
الإنسان الكلبة لفظه نوع ويقصد منه الموصوع الدلالة والمعنى بانه  
واضح معشية للبراد في هذه السلسلة الأخيرة والآ فلا يفتح بل يحسن  
 ايضاً فلا تغفل وإنما قيدناها بالواضح لأن التعريف يجب جليها  
 على المتبادر لأن التعريف يقصد والاطهار والتوضيح ولذا قال في الملوك  
 وبالجملة يجتزئ في التعريف عن كل لفظ غير طاهر الدلالة هذا إذا  
 هذا واضبط فإنه ينفعك كثيراً ورداً التعريف التام في اللفظ  
 خارجاً عن هذا الباب فيبطل حصرة في القسمة قال وأما التعريف  
التبديهي الذي هو تعريف يقصد به احصاء صورة حاصلة أي في  
التدقيق قبل التعريف بالفعل أي بالقوة القريبة كبداهته وإن  
 كانت حقيقة كقولك في تعريف العلم على القول بانه بديهي هو اعتقاد  
 جازم مطابق ثابت قد اخل فيها أي في الحقيقي والاسمي حقيقة  
 لا قسم خروذك بان يقع المجهول في الواقع في تعريف النظر إلى المجهول  
 في الجملة فإنه الموقوف البديهي مجهول من حيث الاجل ومن حيث الخفاء  
 فبقدر وأما التعريف اللفظي الذي هو لفظ واضح عند المخاطب بالنسبة  
 إلى الموقوف يقصد به تعقيب مدلول اللفظ للمخاطب أي توضيح ان معناه  
 أو انه موضوع كذا فيجوز فيه التماثل بالنظر إليه كالمخاطب نحو  
القول والقصاص إذا كان المخاطب عالماً بمعنى لفظ القصاص



فليس تعريف في الحقيقة لانه المقصود من الحكم القسوري في التعريف  
تصور معنى المسمى بعنوان التعريف لا معرفة حال المسمى  
بمعنا التعريف والمقصود في التعريف اللفظي معرفة  
حال المسمى بعنوان التعريف في المثال اذا فرض منه انه معنى القود  
معنى القضا صيغة او عرفاً او آية وضوء في اللغة او الشرع بمعنى القضا  
لذا حقق المير السرخسي في تحفه وهدية النابيين ذهب المحقق السرخسي  
الى انه داخل في هذا الاسمي وهو ما يقصد به التفصيل او التفتيش فيشتر  
بل في قبيل التصديق اي المعلوم التصديق ببيان النسبة لان الحكم  
بينهما حكم حقيقي يقصد به معرفة حال الموضوع بعنوان المسمى عند  
اتحاد الصادق فيقال ان التصديق بان هذا اللفظ معناه كذا او  
موضوع كذا في احداهما في التحقيق كما استدلنا به آنفاً ولذا ان يكون  
من قبيل التصديق جواز افيه التعريف بالاعم نحو استعدان بنسبة  
وبالاخص نحو اللهو لعب بناء على ان اللعب ليرتبط بوجد في نوع  
لذة واللهو اعم وبحث عنه اهل اللغة اي ولو كان تعريفاً في الحقيقة  
لم يجوزوا فيه الاعم والاخص ولم يجهنا عنه اهل اللغة براهل المقول  
واعلم انه قال المحقق الدواني في حاشية التهذيب وآتت جدير  
بانه اذا كان الغرض منه معرفة حال اللفظ بانه موضوع لكذا كان بحثاً  
لفوتاً ومطلوباً تصديقاً قابلاً للمنع وان كان الغرض منه تصور  
معنى اللفظ كان بحثاً منطقياً ومطلوباً تصديقاً غير قابلاً للمنع  
وقال المحقق المير عبد مقدماً طوبى في الظل ان المقصود هو معرفة  
حال الموضوع اي معناه او وضوء بشرها او بتجويز الاعم والاخص لطلعا

وسمى

وسمى اللفظ فثبت ولا نقول وانه اعلم باب الثالث في القضا وحكامها  
قلند كرهتها في هذه الرسالة المختصرة انما هما المستعملان  
لكونها اهم والنزاع لا سيما بالنسبة الى المبتدئين فالقضية لغة بمعنى  
الحكم اي داء الواقع اي الابعاع والانتزاع في الحقيقة واصطلاحاً  
مركب اي عقلي حقيقة يعقلون على لفظ مجازا كالكل في الجزئية تام  
خروج الثالث من خبري خرج الا نشأ في وهذا احسن واوضح من  
قولهم قول يحتمل الصدق والكذب ومن قولهم قول يعنى ان يقال  
لقائل ان صادق فيه او كاذب فيه ولا يخفى عليك انه ينظر في صدق  
القضية وكذا في العاقل والافعال لا يحتمل الكذب وكذا  
تموز التوز وقول غلاة الكفرة لا يحتمل الصدق عاباً فثبت وهو اولاً  
باعتبار الحكم بمعنى الابعاع والانتزاع ويجوز ان يكون بمعنى الازعان  
ثلاثة جملة ان حكم فيها بثبوت شيء فيعني المجرى شيء بمعنى الموضوع والمراد  
هو لا يخفى في الثاني ويجوز ارادة المطابقة بنوع من التكلف او بعدم  
ثبوت له فالاول موجبة لقولنا زيد كاتب والثانية سلبية لقولنا زيد  
ليس بكاتب والثالثة سلبية لاشتمالها على الجمل العرفي وهو الابعاع  
والانتزاع يسمى الجزء الاول والثاني ليشتمل نحو ضرب زيد منها موضوع  
لاشئ وضع لان يحكم عليه بالاثبات او النفي واعلم ان الموضوع ثلثة حقيقة  
وهو الافراد الشخصية وانما عند المحققين ويقال ذات الموضوع انما  
هو ذكرى بالضم وهو المفهوم ويقال له وصف له وصف الموضوع ايضا وثلاثة  
وذكرى بالكسر وهو لفظ الموضوع والثاني محمولاً على الجمل العرفي وهو  
ثلاثة ايضا وانما الجمل الموضوع في الموجبة او عدم اتحاد هذه السالبة







مقدما وان في ثانيا وانفصال النسبة عن النسبة او عدم انفصالها  
 عنها نسبة تامة خبرية عند المتقدمين واما عند المتأخرين فيسمى انفصال  
 التصوري ايضا نسبة حكمية وتقييدية وبينها وبين مطابقة الانفصال  
 للواقع او مطابقة له نسبة تامة خبرية ثم اعلم ان الجمالية باعتبار الموضوع  
 اربعة اشخصية اركان الموضوع اي ذات الموضوع شخصيا معيننا كما مر من قولنا زيد كاتب زيد ليس كاتب  
 ومخصوصة وتسمى سورقا ايضا ان كان اي الموضوع بمعنى وصف الموضوع  
 على الاختدام كليا وكان الحكم اي لا يباع والاشترى على الافراد بالوكلية  
 فانه لا يباع والاشترى انما يتعلقان اولا بالاشترى او عدمه وبالمطابقة  
 او عدمه وبواسطة للمحمول وبواسطة للموضوع واخراده وبينية بينهما  
 بتقدير واحد لانه مأخوذ من الحكم بمعنى العدد اما مقدار الافراد فيل  
 بالتشديد كليا او بعضا كقولنا كل انسان حيوان ويقال لها موجبة  
 كلية ويعبر عنها بالاختصار فيحكك كاشم يعبرون عنه بفتح وعره فيج  
 بها فيقولون كل من ب اي كل انشا حيوان مثلا ولا يشترط في الانسان  
 بحمار ويقال لها سالبة كلية ويعبر عنها بسلك وبعضها لانسان  
 كاتب ويقال لها موجبة جزئية ويعبر عنها بجز وبمعنى الان لا يكتب  
 ويقال لها سالبة جزئية ويعبر عنها بسرفا لمقصودات اربع وتسمي  
 غائبة في العلوم والافنية **واعلم** ان سور الموجبة الكلية لكل افرادي  
 واخوات من الالفاظ العوم الكلية الايجابية وجور النسبة الكلية لا شيء  
 ولا واحد وسور الموجبة الجزئية بعضها افرادي وواحد وسور سالبة  
 الجزئية ليس كذلك وبعضها ليس كذلك في هذه الثلاثة في النسب  
 التي بالقرينة ومهمة ان كان اي الموضوع بمعنى وصف الموضوع ايضا

كليا

كليا وكان الحكم على القدر اي جنس الفرد ولم يبين الكلية كقولنا الانسان  
 في خبر الانسان ليس في خبر وجه في قوع الجزئية اي مستلزما لها  
 وانما مكانتها في قوتها او الم يكن من مسائل العلوم كما مر والافني في قوع  
 الكلية كقولهم العا على مرفوع اي كل فاعل مرفوع والمفعول منصوب  
 اي وكل مفعول منصوب والمصنف فاعله بحروراي وكل مضاف اليه بحرور  
 وذلك لان مسائل العلوم كلها وكذا صلاحتها فتبصر كما ان الشخصية  
 قد تكون في قوع الكلية او واقع كبرى للشكل الا ان كان يقال هذا ان  
 لانه زيد وكل زيد انسان فهذا انشا ولذا قالوا على زيد قائم بعض  
 العا في زيد وطبيعية ان كان وكان الحكم عليه اي على نفس الكلي نحو الانسان  
 اي مفهوم الانشا على ان الحيوان الساطع نوع وليس جنس ولا تصدق كلية  
 ولا جزئية لان الكلية والجزئية من لوازم الافراد لا المفهوم من حيث  
 هو في المراد اي اذا كان تعريف كل من هذه الاربعة ما ذكر فالمراد من الموضوع  
 فانه اي ذات الموضوع وهو ما صدق عليه وصف الموضوع في الثلاثة الاولى  
 وهي الشخصية والمخصوصة والمهمة ووصفه في الطبيعية عند المحققين  
 كالتعدين والمير وقيل العا كل هو الجلا لا ان في حاشية التذييل  
 المراد في الكل هو الوصف اي لا ولا اذا قال لكن يتعدى الحكم اي ثباتا  
 باعتبار قصد التكلم في الثلاثة الى الذات اي ذات الموضوع لاقتضا  
 محمولاتها فيما بالذات دون الوصف كما لا يخفى ويقصر في الطبيعة  
 على الوصف لاقتضا محمولاتها ايضا انما بالوصف دون الذات  
 وانما ضيقه لانه الظاهر او الامر ارادة الذات بواسطة للقول  
 فردا لا يقتضي كونها مقصودة بالذات ايضا بل مقصودة بالشيء

ان كان الحكم على الفرد ولم يبين الكلية كقولنا الانسان



على ما لا يخفى وان التعدي مجرد اعتبار بل لا معنى للتعدي بمجرده  
 الحكم على المفهوم والمراد من المحمول هو الوصف فقط عند الكل لا يجوز  
 ارادة الذات لانه ان كان عين الموضوع فلا يفيد الجمل وان كان  
 غيره فلا يصح الجمل لانه شرط الجمل في الكل انما هو ان ياتي بما يحق صدق  
 الاتي والخارجي بين الموضوع والمحمول فيما صدق عليه ليصح الجمل و  
 التعديل الذهني في المفهوم ليفيد الجمل فان قلت الوصف غير الذات في الخارج  
 فلا يصح جملا اصلا قلت اتحاد الوصف مع الذات بمعنى اتحاده معه  
 وجد في الخارج ايضا وكذا صدق الوصف على الذات بمعنى اتحاده معه  
 لو وجد ايضا فتدبر فانه دقيق وبالمعروف حقيق **ثم اعلم** ان كل واحدة  
 منها اربعة الشخصية والمحمولة والمطلقة والطبيعية باعتبار **حرف**  
 جزئية السلب وعدمها **اعني** من الطرف او طرف القضية  
 الجزئية وهو الموضوع والمحمول **اعني** انما يقبل جزئية اداة السلب وعدمها  
 لانه اداة السلب تجعل اجزاء من طرف القضية المملوطة المجازية و  
 السلب من طرف القضية المعقولة الحقيقة والمراد بيان اقسام القضية  
 الحقيقية دون المجازية ثلثان محصلة بفتح القاد من التحصيل  
 ان لم يكن جزء من الموضوع او المحمول او منهما معا كما مر من القضايا الجزئية  
 او السالبة ومعدولة لانه عدل فيها عن ظاهر السلب وهو عدم الجزئية  
 ان كان ابي السلب جزءا من الموضوع او المحمول او منهما فكل من المحصلة  
 والمعدولة ثلثة ولذا ذكر لها ثلثة امثلة فقال كقولنا **اللاتي حجاد**  
 هذا معدولة الموضوع والجماد لا عالم وهذا معدولة المحمول واللاتي  
 لا عالم وهذا معدولة الطرفين واعلم ان الفرق بين كون القضية

سالبة وتبين كونها معدولة المحمول من وجوه ثلثة **الاول** باعتبار الحكم  
 وقصدته وهذا كلي واصل والثاني كونها سالبة اذ كانت اداة السلب  
 ليس معدولة المحمول اذ كانت غير ولا هذا غاييتي والثالث كونها سالبة اذ  
 كانت القضية ثلثية بان ذكر الرابطة وقدمت اداة السلب على الرابطة  
 كقولنا زيد ليس هو بعام ثم ومعدولة ان اخرت عنها كقولنا زيد هو  
 ليس بعام ثم وهذا كلي لانه سلب الربط سلب وربط السلب بحباب كونها  
 قالوا فقولنا زيد لا بحر اما سالبة محصلة المحمول ان لم يجعل اجزاء  
 من المحمول واما موجبة معدولة المحمول اذ جعلت جزءا منه واما **موجبة**  
 سالبة المحمول وذلك بان يسلب المحمول او لا ثم يثبت ذلك السلب للموضوع  
 فيكون معنى الاول بالتركية زيد مجرد وكل ذلك ومعنى الثاني زيد لا مجرد ومعنى  
 الثالث زيد هو مجرد وكل ذلك بان يثبت الفرق الثلثة ولا تغفل كطلبة  
 الزمان ولما فرع من بيان اقسام الجزئية المشهورة شيع في بيان قسم  
 الشرطية المشهورة فقال والمتصلة باعتبار زمان الاتصال **اربعة**  
 اي كالجملية باعتبار الموضوع شخصية اي لا اول شخصية اذ كان زمان اتصال  
 معين كقولنا ان جيتي الان اكرمك في الموجبة او لا اكرمك في السالبة  
 ومحمولة اي ان ثلثة محصورة ان كان كلتا وكان الحكم في الازمان وتبين  
 كيتها كلا او بعضا فاربعة ايضا موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة  
 جزئية وسالبة جزئية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 موجبة كلية اي وجود النهار متصل بطلوع الشمس كل وقت من الاوقات  
 ودائما ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وهذه سالبة كلية اي  
 وجود النهار ليس متصل بطلوع الشمس كل وقت من الاوقات



وقد يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وهذه موجبة جزئية  
وقد لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وهذه سالبة جزئية  
ومهمة اي وان كانت مهمة ان كان كليا وكان في الزمان ولم يتبين  
الكمية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في الموجبة او فالليل  
ليس موجود في السالبة وطبيعية اي وانما هي طبيعية ان لم يذكر الزمان كقولنا  
اصلا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او فالليل ليس موجود  
ثم كل واحد منها اي من هذه الاربعة باعتبار كيفية الاتصال شيئا ايضا  
اي كالحكمة باعتبار جزئية السلب وعدمها لزومية ان لازم التالي للمقدم  
اي اتصاله كلاً بحيث يمتنع الانفكاك كما مر منه قولنا كقولنا ان كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود فالمقدم ملزوم والتالي لازم والاتصال الكلي للتالي للمقدم  
ملزمة فالملزمة صفة للتالي وللواحد لانه التالي لازم للمقدم دائماً  
بدون العكس كما في قولنا التالي اعم منه المقدم كقولنا ان كان الشئ  
فهو حيوان واعلم انهم قالوا كونه التالي لازماً للمقدم باربعة طرق بالاشتراك  
اما يكون المقدم على مستلزمة للتالي كطلوع الشمس لوجود النهار  
واما بالعكس كقولنا اما يكونان معاً مستلزمة واحدة كقولنا  
كلما كان النهار موجودا كان الضوء موجودا او انما معلوم بغيره  
طلوع الشمس اما يكونان متعنا يفيان بما يتوقف تصور كل واحد منهما  
على تصور الآخر وتحقق كقولنا ان كان زيد اباً عمر فهو ابنه فيحفظ  
وانفاقية ان لم يلزم اي التالي للمقدم لعدم علة التلزم من الاربعة  
التابعة كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالحيوان ناطقاً والمتصلة  
عندهم اعم مما عند العربيه فانها عند علم لا يفسد الا عند سببية الاول

لأنه في حقيقتها او ظاهرياً او انشائيّاً بخلافها عند المنطقية كالاتفاقية  
فان لا سببية فيها اصلاً على ما لا يخفى فالكثرة امثلة العربيه اتفاقية  
عند المنطقية وبعضها امثلة المنطقية لاتصح عند العربيه فتبصر ولا  
تقتل والمنفصلة ايضا كالمتمصلة باعتبار زمان الاتصال هذه  
الاربعة بلا فرق ثم المنفصلة باعتبار انواع الاتصال ثلثة حقيقتية  
الوجود الانفصال في الموجبة او عدمه في السالبة بين عين المقدم و  
التالي وبين تقيضيهما بحسب التحقيق في نفس الامر كما مر منه قولنا اما ان  
يكون العدد زوجاً واما ان يكون فرداً هذا في الموجبة ومن قولنا ليس  
بما ان يكون العدد زوجاً واما ان يكون منقحاً بمشابهة بين وهذا  
في السالبة فانه وجد الانفصال بين عينيهما وتقيضيهما والحكم بالانفصال  
بين عينيهما وتقيضيهما ايضا فانه حاصل المعنى كون العدد فرداً منفصل  
عن كونه زوجاً وكذا كونه لا فرداً منفصل عن كونه لا زوجاً فلا يجوز جمع  
العينين ولا جمع التقيضين وقيل السالبة عليها ومما نفع الجمع ان  
وجد الانفصال او عدمه بين عينيهما فقط كقولنا اما ان يكون  
اشيئ حجراً واما ان يكون شجرة فانه حاصل المعنى كونه اشئ شجرة منفصل  
عن كونه حجراً لا كونه لا شجرة منفصل عن كونه لا حجر فلا يجوز جمع العينين  
ويجوز جمع التقيضين ومما نفع الخواص وجد الانفصال او عدمه بين  
تقيضيهما فقط كقولنا اما ان يكون اشئ لا حجر واما ان يكون لا شجرة  
فانه حاصل المعنى كونه اشئ شجرة منفصل عن كونه حجر لا كونه لا شجرة  
عن كونه لا حجر فلا يجوز جمع التقيضين ويجوز جمع العينين فتبصر  
لا فرق بين ما نفع الجمع والخواص للموجبة والسالبة وقيل يفي ما نفع



الجمع بمعنى ما يوجد الانفصال بين تقيضيهما عيني المقدم وان شأى  
سواء وجد بين تقيضيهما اولاً وماتة الخلو بمعنى ما يوجد الانفصال  
بين تقيضيهما سواء وجد بين عينيها او لا فها بهذين المعنيين  
اعتماداً منهما بالمعنيين الاولين ثم كل واحد منهما اى من الثلاثة  
باعتبار كيفية الانفصال شيئاً اي كالمتمسكة باعتبار كيفية  
الاتصال عنادية ان كان الانفصال في الموجبة او عدية ان سلبه  
لذات الطرفين اي المقدم وان شأى كما مر من الامثلة الثلاثة واتفاقية  
ان كان لا اتفاقاً كما ذكرنا اي مثل ذلك الاتفاق في الخلق كقولنا اما  
ان يكون زيد عالماً واما ان يكون كاتباً فانه لا انفصال بينهما بحسب الذات  
بل بحسب اتفاقهما كذا بالشبه الى زيد فتبصر الفرق بين العناد والذات  
والوصفي واضبط هذه الاقسام للقضية واما الاحكام المشهورة  
القوم للقضايا فثلاثة الاول انما قصد هو اختلاف القضية بين  
خرج اختلاف المفردين واختلاف المفرد والمركب واختلاف المركبين غير  
الجزئيين بالاجاب والسلب خرج اختلافهما بغيرهما كالحملية الشرطية  
وكالمتمسكة والمنفصلة ونحوها بحيث يقتضيه خرج اختلافهما بحيث  
لا يقتضيه لانه خرج اختلافهما يقتضيه لانه بل لاجل واسطة كما في  
اجاب قضية سلب لازمها المساوي نحو زيد انسان وزيد ليس بشئ  
او خصوص مارة كما في قولنا كل انسان حيوان ولا يشترط ان يكون  
وبعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ان يكون  
احدهما صادقة والاخرى كاذبة وشرطه في التحقيق كما افترقه  
الفارابي اتحاد القضيةين المتناقضتين في النسبة العامة الجزئية  
وذلك

وذلك بان يعتبر في النسبة الايجابية جميع ما اعتبر في النسبة السلبية  
حتى يرد الايجاب والسلب عز نسبة واحدة اعتبارية وفي المشهور  
اتحادهما في الوحدات الثمانية بل العشرة بعنم الواو وفتح الحاء  
وحده بفتح الواو وسكون الحاء وهي الموضع فان اتخذا في الموضع  
يوجدان الشافق فكل واحد صادقان او كاذبتين كقولنا زيد كاتب  
وزيد ليس بكاتب وان اختلفتا في يرجع الشافق فكل واحد صادقان  
او كاذبتين كقولنا زيد كاتب وعمر ليس بكاتب والامثلة في حرق  
وان زمان كقولنا زيد كاتب الان وزيد ليس بكاتب الان والمكان كقولنا  
زيد كاتب في هذا المكان وزيد ليس بكاتب في هذا المكان والاضاوة كقولنا  
زيد ابوعمر وزيد ليس بشئ عمر وانشط كقولنا زيد كاتب بشر ان يعرف  
كيفية الكتابة وزيد ليس بكاتب بشر ان يعرف الكتابة والقول كقولنا  
زيد كاتب بالفعل وزيد ليس بكاتب بالفعل والقوة كقولنا زيد  
ابيض بعضه وزيد ليس بابيض بعضه والكل كقولنا زيد ابيض  
كله وزيد ليس بابيض وكله وما استعملت المحصورات الاربع في العلوم  
كثيرة اجمالاً الثلاثة او اربعاً بيان نعا بعضها فقالا وتقيض الموجبة  
الكلمية انما هي السالبة الجزئية وبالعكس كقولنا كل انسان حيوان  
وبعض الانسان ليس بحيوان وتقيضات السالبة الكلية انما هي الموجبة  
الجزئية وبالعكس كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان  
انه قبيح الشافق بمعنى اختلاف المفردين بوجوده ولا وجوده في  
احدهما كحرق ولا حرق وان شأى العكس المستوي وهو ان يصير الموضوع  
في الجملة والمقدم في الشرطية نحو لا والله بالعكس كقولنا بعض  
وذلك



المجهر والناهي موضوع مع بقاء الصدق ان كان الاصل صادقة  
كان عكس صادقة ولم يقل والكذب كما في الاسنوي العتيق لان الاصل  
ملزوم والعكس لازم فصدق الملزوم يستلزم صدق التلازم لا كذب  
كذب كما ان الكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم لا صدق صدق فبقية  
والايجاب والسلب كما ان كان الاصل موجبة او سالبة كان عكسها جبة  
او سالبة ايضا فعكس الموجبة الكلية والجزئية بمعنى نفس القضية الى  
من العكس موجبة جزئية لقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان  
حيوان وبعض الحيوان انسان وعكس سالبة الكلية سالبة كلية لقولنا  
لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحيات ذوات به الجزئية لا عكس  
لها لزوما اي كليها يجوز عموم الموضوع او المقدم ولذا لم يعتبروا  
عكسها اي جزئيا لالتزامهم الكلية القطعية في قواعدهم العقلية على  
خلاف علماء العربية في قواعدهم الاستقرائية الظنية والناهي عكس النقيض  
وهو ان يصير نقيض احد الطرفين من القضية الجزئية او الشرطية في موضع  
الآخر وبالعكس مع بقاء الصدق والكيف اي لايجاب والسلب قد مر  
عدم بقاء الكذب فنذكر عند المتقدمين والمحققين واما عند المتأخرين  
فهو ان يصير نقيض الثاني او الاول عيني الاول ثانيا مع موافقة الصدق  
وعلى لغة الكيف فعكس نقيض كل ان حيوان كل لا حيوان لان  
عند المتقدمين ولا شيء من لا حيوان بانسان عند المتأخرين وهو عكس  
اي عكس النقيض على خلاف العكس المستوي في الكمال الى الكلية والجزئية  
عند المتقدمين فعكس نقيض الموجبة الكلية موجبة كلية كما ان عكس  
السالبة الكلية سالبة كلية لقولنا كل انسان حيوان وكل لا حيوان لا

انسان

لاننا وعكس نقيضات سالبة الكلية والجزئية سالبة جزئية كما ان  
عكس الموجبة الكلية والجزئية موجبة جزئية لقولنا لا شيء من الانسان  
بحجر وبعض الانسان ليس بحجر وبعض لا حجر ليس بلانسان ولما عند المتأخرين  
فبعض لا حرات لان ولا عكس نقيض للموجبة الجزئية لزوما كما ان عكس  
للتالبة الجزئية لزوما يجوز عموم المحمول والناهي نقول في الجملة ونقول  
في الشرطية ايضا كلما كانت الشرطية كانت التها موجودا كلما لم تكن  
التها موجودا لم تكن الشرطية عند المتقدمين واما عند المتأخرين  
فتقولون ان لم يكن التها موجودا كانت الشرطية وقيل الباقي  
على فنيهم والله الموفق **باب الرابع** الا في بحسب الصورة والاولى  
بحسب الهيئة وفي المقصد الا في والمطلب الاعلى من المنطق وجميع ما  
تقدم مقدمة له في الحقيقة فلا بد من ضبطها واجرائها في المباني  
لمن اراد التحقيق والتدقيق فيها والقياس لغة اجراء حكم المعلوم  
في الجملة لغايتها في اصطلاحا قول اي ترتيب عقلي حقيقة ويطلق  
على لغظي مجازا ولما لم يلاحظ فيه معنى الاشتغال قال مؤلف من قضا  
المراد ما فوق الواحد على طريق عموم المجاز ليدخل القياس المفرد المؤلف  
من قضيتين وهو لغاية المركب المؤلف من ثلثة فصاعدا بلزمة القول  
المؤلف منها اي يلزم جميع المركب من المادة والهيئة خرج منه ما لا يلزم  
اصلا او يلزم لاجل المادة لعدم جزئية الهيئة كالدليل الاصولي المركب  
وهو المشهور مفرد وتعرفه ما يمكن التوصل بصريح النظر في احواله  
اي الموجبي او الالهي العلم وفي التحقيق ثلثة مفرد ومقدما متفرقة  
لقول بعض الاعراب البقرة تدعى البعير واشتراقا قدم على المسيراء



ذات بروج وارض ذات مروج لا تدل على اللطيف الخبير فاللطيف  
 الخبير موجود ومرتبه ولكن الهيئة خارجة وتعرف ما يمكن التوصل  
 بصحيح النظرية او في احوال المطلوب خبري او الا العلم به وكالتشبه  
 الذي يسمى الفناء قياسا وهو قول مؤلف من قضايا يشتمل على  
 تقوية الحكم من الاصل الى الفرع لعله متحدة لا تدرك بحجود اللغة  
 كقولهم العرق كالطيرة الاسكار والمزحرام لاسكاره فالعرق حرام لاسكاره  
 ايضا او كقولهم العرق مكر كالخمر والمزحرام لاسكاره فالعرق مكر  
 حرام لاسكاره ايضا ويجوز تقريره كالاقتران في مثل ان يباراة العرق  
 حرام لانه مكر كالخمر وكل مكر كالخمر وكل مكر كالخمر حرام فالعرق  
 حرام فيرد المنع على القصر في المشاركة والعلية تطبيقين وكما لا يمتنع  
 وهو قول مؤلف من قضايا يشتمل على الحكم على الجزئيات لاثبات  
 الحكم على الكل كقولهم هذا الفاعل مرفوع وذاك الفاعل مرفوع  
 وذلك الفاعل مرفوع <sup>وهل</sup> فكل فاعل مرفوع ويجوز تقريره كالاقتراح  
 ايضا مثلا ان يقال كل فاعل مرفوع لانه كل فاعل مرفوع وهذا وانما ذاك  
 وانما ذاك وتقدم خبرا او كل هذا مرفوع وكل ذاك مرفوع وكل ذاك  
 مرفوع فكل فاعل مرفوع فيرد المنع على القصر ايضا ان ظننا فتبقر  
 كذا في خرج ما يلزم بخصوص المادة كالمساواة في الاستثنائي فانه  
 يلزم فيها النتائج الاربعة استثناء عين كل ينتج نقيض الآخر  
 وبالعكس ويلزم لاجل مقدمته غريبة اما اجنبية اي غير لازمة  
 من المقدمات لكن صادقة كساوئسا والشئ مساوئسا وكما في  
 القياس المساو او هو ما اتفق من مقدمتين فصاعدا لكن متعلق

محور

محورها اوليهما موضوع والاخرى كاذبة كنصف نصف الشئ نصفه وانما  
 غير اجنبية اي لازمة منها صادقة وانما كمال القياس المبين بعكسيتين  
 احدهما كماله قول جزء الجوهر يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما ليس  
 بجوهر لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما انه جزء الجوهر  
 جوهر كمن بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية وسبب انهم اعتبروا  
 تكرارا لا وسط عرفا وقيل يلزم لانه يخرج ما عد البرهان من الخطأ  
 والشذوذ الجدل والمغالطة والتعريف الشامل للكل اقول ان يكون عنه قول  
 قول آخر يقال لا النتيجة والمطلوب المدعى وكونه آخر مغاير الكل واحدة  
 من المقدمات لانه لو كان عين كل واحدة منهما بتوابع تغيير في النطق  
 مصادرة على المطلوب متضمنة للضرورة وهو بطلان وجه ثلثة غائب الاول  
 ما يكون المدعى عين المقدمتين نحو القضاة ليد واللبث ان القضاة  
 اسد والثاني ما يكون المدعى عين احدهما هذه نقله وكل نقله حركة  
 فانه حركة فالمدعى عين القصر ونحو لاث بشروا بشرنا حكا فالثاني  
 ضاحك فالمدعى عين اكبري والثالث لثا ما يكون المدعى واحد المقدمتين  
 متضايفين نحو هذا ذو ارب وكل ذو ارب ابن فهذا ابن فالمدعى في قول  
 القصر ولما كان في لزوم النتيجة للقياس من اربعة اشارة الى  
 بيانها فقال لزوم ما عقليا وهو مخارام الرأزي وذلك بمنع على ان  
 ذلك اللزوم امر اعتباري وكذا القياس والنتيجة لانها مغنومان  
 عقليا باعتبارها بالامور الاعتبارية لا تستند الى ادعاء والتزوية  
 والثلثة هو الفردية عند المتكلمين فيوجد اللزوم العقلي الكلي بعضها  
 بحيث يمنع الانفكاك بينهما كهذا وهذا هو الصواب وتوافقنا او



او عما ديا وهو مختار الشيخ الاشعري حيث ظن ان اللزوم وكذا  
 والنتيجة امور حقيقية موجودة ومستندة الى الله ابتداء وان  
 تعالى فاعلم مختار فلا يوجد بين افعاله لزوم عقلي فاللزوم مجتبه  
 على عادة تتكاثره جري عادات تتكاثره ان يخلق اللزوم عند تحقق القياس  
 ولو لم يخلق لم يلزم فيجوز التخلّف وهذا ضعيف جدا كما لا يخفى  
 لا اعد اربابا يحازر الحكماء حيث زعموا ان الزعم ان اذا استعملت في فهم  
 القياس استعدادا دائما يقضي النتيجة على ان هذه ايجابا من  
 المبدأ الفياض بحيث لا يجوز التخلّف اصلا ولا يخفى بطلانه من اصله  
 على ما بين في محله ولا توليديا كما زعم المعتزلة حيث زعموا ان صدور  
 القياس من الزعم مباشرة وصدور النتيجة منه توليديا كحركة المتحرك  
 من حركة اليد فلا يجوز التخلّف ايضا ولا يخفى بطلانه ايضا من اصله على  
 بين في محله ايضا فتوقف ما بين في هذا التعريف ولا تكن من الغافلين  
 وهو ان القياس بحسب الصورة اي هيئته الاجتماعية حسب اقتضائه  
 اي لا قول فينتهي انما لم يذكر عين النتيجة ولا تقصيرها في الفعل  
 اي بما دلت وصورة معا وانما سمي اقتضاء لاقتران حدود الثلاثة  
 فيه وفي الحد الاوسط والحد الاكبر كقولنا كل جسم مؤلف  
 وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واستثنائي اي وانما في اوتنا بينهما  
 استثنائي انما ذكر احد طرفي الفعل اي بما دلت وصورة لانه  
 فانها تقيد في القياس وخبر في النتيجة كقولنا كلما كان  
 كل جسم مؤلفا كان محدثا كقولنا كل جسم مؤلف فكل جسم محدث  
 فعين النتيجة المذكورة في قولنا لكن ليس محدثا فليس مؤلفا

كان نقيض النتيجة المذكورة فيه فبصرف المقدمة الاولى صغرى الاشياء المحد  
 الاصغر وانما وانما تسمى كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وانما في الاخرى ومقدمة  
 شرطية اي والاول مقدمة شرطية لاشتمالها على اداة الشرط واستثنائية  
 لبر وانما تسمى استثنائية في الاستثنائي فلا تفعل ثم علم ان الشيخ المكي  
 مقدمتي القياس اي عند مقدمتي القياس يسمى هذا اوسطا لكونه شيئا  
 معين متوسطا بين مقدمتي النتيجة الاشكال الاول الذي هو اصل  
 الاشكال الثلاثة لكونها وروية اليها لعدم كونها بين الاشياء و  
 موضوع المطلوب اي النتيجة حد اصغر لكونه اخص من محموله غالبا ومحمول  
 حد اكبر لكونه اعم من موضوعه غالبا وهيئة استثنائية من الصغرى  
 والكبرى لكونها مأخوذة من الشكل الذي هو الهيئة الحاصلة من  
 احاطة حد او حدودا بمقدار ومشتابها والاشكال باعتبار  
 الحد الاوسط البعد لان الحد الاوسط انما كان محمولا في الصغرى  
 وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كما مر من قولنا كل جسم مؤلف  
 وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما سمي اولاً لكونه بين الاشياء  
 ودارد اعلى النظم الطبيعي وان كان بالاعلى فهو الرابع كقولنا  
 كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وبعض الحيوان ناطق وانما سمي  
 رابعا لكونه مخالفا للشكل الاول في المقدمتين وابتعد منه وان كان  
 محمولا فيهما فالتالي كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان  
 فلا شيء من الانسان يجر وانما سمي ثانيا لكونه قريبا للشكل الاول في  
 الاشتراك في الصغرى وانما موضوعا فيهما فالتالي كقولنا كل انسان  
 حيوان وكل ناطق وبعض الحيوان ناطق وانما سمي ثالثا لكونه قريبا



للشكل الاول بالنسبة الى الرابع ثم لا بد من معرفة ثلثة اشياء في كل  
 واحد منها شرط انتاجه وضروب منتجة واي مطلوب ينتج  
 اما الشكل الاول فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى  
 وضروب المنتجة اربعة وينتج المطالب الاربعة اي المحصورات  
 الاربعة والاحتمال العقلي في كل شكل ستة عشر لان الصغرى  
 ان كانت موجبة كلية والكبرى محتملة اذ تكون واحدة من الاربعة وكذا  
 في السالبة الكلية والموجبة الجزئية وان كانت الجزئية فاسقطت ايجاب  
 الصغرى ثمانية منها واسقطت كلية الكبرى اربعة ايضا فبقى  
 اربعة الاول جك جك أي موجبة كلية صغرى وموجبة  
 كلية كبرى موجبة كلية نتيجة وانما في جك جك أي موجبة  
 كلية صغرى وسالبة كلية كبرى فسالبة كلية نتيجة لان  
 النتيجة تتبع احد المقدمتين وانما في جك جك جزائ  
 موجبة جزئية صغرى وموجبة كبرى فموجبة جزئية نتيجة و  
 الرابع جزك جزك جزائ موجبة جزئية صغرى و  
 وسالبة كلية فسالبة جزئية نتيجة واما الشكل الثاني فشرط  
 انتاجه اقلان المقدمتين بالاجاب وكلية الكبرى وضروب  
 المنتجة اربعة ايضا وينتج اثنتين اي السالبة الكلية  
 والسالبة الجزئية الاول جك جك جك جك كلاهما  
 حيوان ولا شيء من الجزئيين فلا شيء من الاثنان جك جك  
جك جك كلاهما لا شيء من الجزئيين فلا شيء من الاثنان جك جك  
 فلا شيء من الجزئيين جك جك كلاهما لا شيء من الجزئيين  
 بعض

بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجزئيين فبعض الحيوان ليس بشيء  
 والرابع جزك جزك كقولنا بعض الحيوان ليس بشيء وكلنا طلق  
 فبعض الحيوان ليس بشيء طلق وكلنا كان هذه الضروب خفية الا نتاج  
 يحتاج الى الرد والاشكال الاول ليظهر حقيقة نتائجها انما يقال  
 ويرد القرب الاول وانما في الاشكال الاول بشكل كبرى فجك جك  
 يظهر باذنه توجه وانما في بشكل الصغرى اولا ثم الترتيب اي يجعل الصغرى  
 كبرى فجعل الكبرى صغرى ثانيا ثم النتيجة اي عكس النتيجة ثانيا فتأمل  
 تنال والترابع لا بد والاشكال الاول بل يعلم كونه بين الاثنان بطريق  
 منفصل مبين في المطولات واما الشكل الثاني فشرط انتاجه ايجاب الصغرى  
 وكلية الكبرى احدهما اي الصغرى او الكبرى سواء كانت الاخرى كلية  
 او جزئية وضروب المنتجة ستة وينتج الجزئيين اي الموجبة الجزئية او  
 السالبة الجزئية على ما بين في المطولات الاول جك جك جك جك  
 كلان حيوان وكلان انسانا طلق فبعض الحيوان ناطق وانما في  
جك جك جزك جزك كلان حيوان ولا شيء من الاثنان جك جك فبعض  
 الحيوان ليس بشيء وانما في جزك جزك فبعض الحيوان ليس بشيء  
 وكلان انسانا كاتب فبعض الحيوان كاتب والرابع جزك جزك  
 كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الاثنان جك جك فبعض الحيوان  
 ليس بشيء والخامس جك جزك كقولنا كلان حيوان وبعضها  
 ناطق وبعضها لا ناطق كاتب فبعض الحيوان كاتب وانما في جك جك  
جزك جزك كلان حيوان وبعضها ناطق ليس بكاتب فبعض  
 ليس بكاتب ويرد الاول والاشكال الاول بشكل الصغرى اي على ما لا يخفى  
 الاربعة صح



والتي من بعض الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة وانت دسوا ليرد اليه  
 بل يعلم بطريق مذكور في المطلقات واما الشرط الرابع فشرط انما جرح  
 الامرين ايجابا بالمقدمتين مع كلية القسري واختلافهما بالايجاب  
 والسلب مع كلية احديهما وضروب المنتجة خمسة عند المحققين  
 وعند المتقدمين ايضا وينتج الجزئيين الا القرب الثالث فانه ينتج  
 كلية الاول جك جك فجزء كقولنا كل انسان حيوان وكلنا طوق انسانا  
 فبعض الحيوان وانسان جك فجزء كقولنا كل انسان حيوان وبعض  
 الجسم انسانا فبعض الحيوان جسم وانسان جك فك كقولنا لاشئ  
 من الانسان جبار وكلنا طوق انسان فلا شئ من الجار بنا طوق والرابع جك  
 كك فجزء كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان جبار فبعض الحيوان  
 ليس بجبار والخامس جزئيا فجزء كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شئ  
 من الجبار الحيوان فبعض الانسان ليس بجبار ويرد الثلثة الاولى الى التكرار  
 الترتيب ثم النتيجة فاما ثلث والرابع والخامس فبعض المتقدمين اي  
 بعض القسري وبعض الكبرى ثم الافتراض على انه تركيب من قضيتين  
 حلتين كما مر وشرطي اذ ترتيبه شرطيتين كقولنا كلما كان الشئ  
 انسانا فهو حيوان وكلما كان حيوانا كان متحركا بالارادة وكلما كان  
 رقيقا انسانا كان متحركا بالارادة وقيل ان ثلثا الاربعة كلية  
 وشرطية والموطوع منه ما كانت الجملة كبرى والشركة متوال  
 المتصلة وشرط ايجاب المتصلة كقولنا كلما كان الشئ انسانا كان  
 حيوانا وكل حيوان متحركا فكلما كان الشئ انسانا كان متحركا بالارادة  
 ونتيجة شرطية وانما الاثني عشر اسم المقسم اسم مكان من التقسيم

بمعنى

بمعنى مقسم فيه ويجوز ان يجعل اسم فاعلا على المبالغة وهو ما اتفق  
 من متصلة وحلية بعد واجزاء الانفصال وكان نتائج التاليف  
 بين الاجزاء والجملة متحدة كقولنا كل جرح اناب واما واما  
 اي كل كلمة اما اسم واما فعل واما حرف مثلا وكل ب ط وكل و ط وكل  
 ه ط اي وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف لفظ فكل ب ط اي وكل كلمة  
 لفظ فان نتيجة حلية وانما وتعدد فيه في الافتراض في الشرط الخامس  
 الاربعة ايضا كالافتراض الجملي لان الجزء المتكررين المتقدمين كالجزء  
 الاوسط بينهما وفيه ترويض الافتراض الشرطي طول لا يبق بهذا المختصر  
 والله الموفق لانه خمسة اقسام اما منفصلتين او مختلفتين او  
 جملة ومتصلة او جملة ومتصلة ومتصلة وكل من الثلثة الاولى ثلثة قسم  
 لانه الشركة اما في جزء تام منها او في جزء غير تام منها او في جزء تام  
 من احداهما غير تام من الآخر والاربعة اربعة والحامسة ثلثة كما سيجي  
 نقاصيل ذلك كلمة الشمية وشرها لما اذ شأ الله تعالى اما الثمانية  
الاستثنائية فشرط انما جرح ايجاب الشرطية وكون المتصلة والمنفصل  
 عبادية وكليةهما او اتحاد وقسمها وضروب المنتجة عشرة والاحتمال  
 العقلي بعد تحقق هذه الشروط بالنسبة الاستثناء كقوله المقدم  
 والثاني ستة عشر ايضا من ضرب اربعة في اربعة اي الشرط اربعة وفي  
 كل اربعة احتمالات استثناء عين كل من المقدم والثاني ينتج عين  
 الآخر ونقيضه بالعكس وينتج عشرة اسباب لان المقدمة الشرطية  
 ان كانت متصلة لزومية فضرورية المنتجة اثنان فاستثناء عين  
 المقدم ينتج عين الثاني واستثناء نقيض الثاني ينتج نقيض المقدم

بمعنى مقسم في المقول



كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا لكنه ان كان حيوانا  
او لكنه ليس بحيوان فهو ليس بشيء وذلك لان وجود الملزوم يستلزم  
وجود اللازم لا عكسه وكذا انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم  
لا عكسه كما في مادة كون اللازم اعظم لو كان اللازم مساويا ينتج  
هذه الاربعة لوجود التلازم بينهما وان منقصة حقيقة ففروبه  
المنتجة اربعة فاستثناء عين كل من المقدم والنتيجة ينتج نقض  
الآخر وبالعكس واستثناء نقض كل ينتج عين الآخر يكون التلازم  
العنادي بين عينيها وتقيضهما كقولنا دائما اما ان يكون العدد  
زوجا واما ان يكون فرقا لكنه زوج فليس بفرد او لكنه فرد فليس  
او لكنه ليس بزوج وفرد او لكنه ليس بفرد وزوج وان مانع الجمع  
ففروبه المنتجة اثنان ايضا فاستثناء عين كل ينتج نقض الآخر  
فقط لكون العناد بين عينيها فقط كقولنا دائما ان يكون الشيء حجرا  
واما ان يكون شجرا لكنه حجر فليس بشجر او لكنه شجر فليس بحجر وان مانع  
الملا ففروبه المنتجة اثنان ايضا فاستثناء نقض كل ينتج عين  
الآخر فقط لكون العناد بين عينيها فقط كقولنا دائما اما ان  
ان يكون الشجر لا حجر واما ان يكون لكنه حجر فليس بشجر او لكنه شجر  
فليس بحجر ثم الاستثنائي متصل ان المقدم الشرطية متصلة  
ومتصلة ان منفصلة والمتصل المستثنى فيه التقيض اي  
نقضنا التالي موجب الملازمة او بطلان اللازم يخص اي المجموع  
بالمقياس المختلف بالنفي لاشتماله على بطلان التالي وبالفصح  
لأثبت المطلوب الذي هو نقض المقدم من خلفه ورجوعه

الى استثنائي واقتراني او الى استثنائيين ومن ثم عرفوه بان مقصد  
بإثبات المطلوب بابطال نقيضه مثلا الاول ان يقال هذا المطر  
حقا ان يكون ثقا واحدا حق مثلا لانه لو لم يكن المطر حقاً لكان محال  
واقعا وهو وقوع التمانع بين الاكراهين في ايحاء شيء واحد ان  
واحد او في اعدامه فيه لكون وقوع المحال بطلاناً فعدم كونه مطر  
حقا بطلان المطلوب حق اي وكونه ثقا واحدا حق هذا استثنائي وملازمة  
نظرية فلا بد من بيانها باقتراني ولذا قلنا اما الملازمة فلا بد ان يثبت  
لان ان لم يكن المطلوب حقاً وهو كونه ثقا واحدا حق لكان نقضه  
حقا بالبداهة اذ لا يجوز ارتفاع النقيضين وهو كونه ثقا واحدا  
ليس بحق ويلزم كونه ثقا اثنان بحسب قلنا يكون هذه صفة شرطية  
ولو كان نقضه حقاً بان كان اثنين مثلاً لكان محال واقعا وهو وقوع  
التمانع بين الاكراهين في ايحاء شيء واحد ان واحد او في اعدامه فيه وكونه  
كبرى شرطية فينتج لو لم يكن المطلوب حقاً لكان محال واقعا وذلك  
لان لو كان اثنين لجاز بينهما التمانع ولجوز بينهما التمانع لجاز فرضه  
موجود او لجاز فرضه موجودا فاما يحصل مرادها او لا يحصل واحد  
منهما او يحصل مراد احدها دون قلوم يكن المطر حقاً يحصل  
او لا يحصل مراد واحد منهما او يحصل مرادها دون الآخر وكل واحد  
بطل ومحال لان الاول يستلزم اجتماع النقيضين ويجوز الال بها  
لانها يستلزم عجز من فرض التمانع ويجوز ان يثبت المراد من المحال  
هو المحال الاخير وهو حصول مرادها او عدم حصول واحد منهما  
او حصول مراد واحدها دون الآخر ويكون الكلام مبني على الايجاز



وعلى المقدمتين المتوسطين فتبين وان الله الموفق واما بطلان اللازم وهو  
وقوع الحال قبله ومما الآن ان يقال هذا المطلب حق لانه لو  
 يكن المطلوب حقا لكان نقيضه حقا باسباده لما قلنا كونه  
 نقيضه حقا باطل فعدم كونه المطلوب حقا بطل فالبطلان حقا  
 هذا استثنائي اول واما الملازمة في هذه الصورة فببرهنة اول  
 يجوز ارتفاع النقيضين باسباده واما بطلان اللازم في هذه الصورة  
 ايضا فنظري يتجده الى البيان باستثنائي آخر وايه ريقوله  
فلانه اي فساد لانه لو كان نقيضه حقا لكان محال واقعا كائنا  
 انما لكون وقوع الحال باطل فكون نقيضه حقا بطل فالبطلان حقا  
واللازمة وبطلان اللازم كلاهما بدعيان كذا حذر المحقق المير  
 في حاشية التذيل وحصل العلامة في شرح الشمسية مرجعه الى قوله  
 اول واستثنائي ثانيا ومثله يقول لو تحقق المطلوب لتحقق  
 نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال كونه متحققا الى ان يتحقق  
 فنقيض المطلوب يستحيل تحققه فالبطلان متحقق فتبين وبطلان  
الحال على ما على المتصل المستثنى في النقيض بدون البيان اي بدون  
 بيان الملازمة او بطلان اللازم ويكون قياسا واحدا استثنائي  
فقط ومما لا المستقيم هو المتصل المستثنى في العيون فلا تفضل  
ثم القياس مطلقا اما فرائضا او استثنائيا ان تركيبه مقدمتان  
 فصاعدا يسمى قياسا مركبا بالنسبة الى قياس المركب القياسين  
 ولذا يسمى مفزدا بالنسبة الى هذا المركب من ثلث مقدمات فصاعدا  
 فان خرج نتيجة المقدمتين وضع ثالثة الى النتيجة وهكذا الى ان يحصل

المطلوب فموضوع الاستدلال كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان  
 ماش فكل انسان ماش وكل ماش متحرك بالارادة فكل انسان متحرك  
 والا اي ان لم يخرج نتيجة المقدمتين بل يطوى تحتها فموضوعها  
 اي الاستدلال كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان ماش وكل ماش متحرك  
 بالارادة فكل انسان متحرك بالارادة هذا التفصيل من اول الباب الى هنا  
كله كائن في القياس بحسب الصورة والهيئة واما القياس بحسب الملازمة  
فخرج يقال لها خمسة ابواب وصناعات خصوصا الاول البرهان  
 وهو قياس مركب من مقدمتان يقينية للاستدلال اليقين وسجي معنى  
 اليقين وسجي معنى ان استدلالا كقولنا على الاثر اي بحسب اعتبار  
 العقل فيكون المعنى ان استدلالنا بسبب العقل الى المسبب العقلي  
 والتميم بمعنى العلة في نفس الامر في الاصل كقولنا هذا دخان لانه اثر  
 نار وكل اثر نار دخان فهذا دخان واي ان استدلالا بالعقل  
 من الالات بمعنى الثبوت في العقل كقولنا هذا نار لانه اثر دخان و  
 كل اثر دخان نار هذا نار وقد يطلقان على غيره من الثلثة الآتية مجازا  
 واليقين اعتقاد جازم مطابق ثابت قد دخل في الاعتقاد والتميم  
 وهو العلم والتخييل والجهل المركب والتقليد المسبب واليقين  
 يخرج بقوله جازم الاربعة الاول انك اعتقاد وما لنقيضه  
 والوهم اعتقاد مرجوح والتخييل اعتقاد خال عن التردد والترح  
 والظن اعتقاد راجح يخرج بقوله مطابق الجهل المركب تقليدنا  
 او غيره وبقوله ثابت التقليد المسبب الذي يزول بتشكيك الشك  
 فهذه الافام السبعة افام ادراك النسبة الثامنة الخيرية فاما



فانك والوهم والتخيل تصور والنظر والجمال المركب والتقليد المصيب  
واليقين تصديق وقد علم بذلك حدك واحد منها فلا تقفل واليقين  
اي القضايا التي تفيد اليقين شبيهها انما هي الحجة سبعة اوليات  
اي الاور اوليات ان حكم العقل بها بمجرد تصور طريقها اي بلا استعانة  
من الجواس او من البراهين الخارجية لجمال ظهورها وبدايتها الجميلة  
كقولنا الكل اعظم من الجزء ومثلهذا ان حكم العقل بها بمجرد مشاهدة  
ظاهرة باحدى الجواس الخس الطاهرة او باطية اي باحدى القوى  
الوجدانية الباطنة كقولنا الشمس شروق والنار محروقة مثالا  
للمشاهدات الظاهرية وقولنا جوع وعطش مثالا للمشاهدات  
الباطنية ومجربان ان حكم العقل بمجرد التجربة اي التجربة الكثيرة  
جدا بحيث تفيد اليقين كقولنا السيف الصارم اذا لم يقطع القوى  
يقطع ومتواترا ان حكم العقل بمجرد التواتر وهو خبر لا يجوز العقل  
تواطهم وتوافقهم على الكذب ومصادق وقوع العلم من غير شبهة  
كقولنا محمد عم ادعى النبوة واظهر المعجزة فان هذين القولين  
واصل اليان من اقوام لا يجوز العقل تطايرهم على الكذب حديثا  
بالفتح وانما قيده بالفتح لانه اشهر بكسر الخاء على ان حكم  
العقل بمجرد حدس النفس وشدة سرعتها من البتة الى الخطأ  
لما اظهر العلاقة بينهما بحيث لا يحتمل الخطأ والا فلا يفيد  
اليقين كقولنا بعض الاعراب البعرة تدل على البعير والجمال والثر  
الافدام على المسيرة السير افساد بروج اي كواكب عظام  
لوكيفيات مختلفة وانما على وجود صانها وانما صانها لجمال

القدرة

القدرة ونهاية العلم ونحوه ولالة ظاهرة ونحو نسخة ذات  
ابراج وهي جمع بروج اي بنا وارض ذات مروج اي نباتات مختلفة  
الالوان والكيفيات الدالة على ذلك ايضا ولالة ظاهرة ايضا ونحو  
نسخة ذات فجاء جمع فتح بمعنى الطريقة الواسع بين الجبال لانه  
على اللطيف الخبير جل جلاله فاللطيف موجود وقضايا فطرته القوية  
لان الطبيعة السليمة تستخرج اقيسها منها بادية التفات لها  
ويقال لها قضايا قياسها ان حكم العقل بها بمجرد اطلاع على  
اي حذا او طريقها بحيث لا تغيب عنها في التفات اليه كقولنا الارض  
ذو ج اي لانه منقسم بمنساويين وكذلك الثلثة فرد وهذه  
بديهيات لا تحتاج الى نظر وفكر على انه البديهي بمعنى مالا يحتاج  
الى نظر وفكر والتفكر ما يحتاج اليه ما وجميعها وجميعها الفروغ  
والكسبي وقديح البديهي بمعنى ما يشبه مجرد العقل فيختص بالاوليات  
والكسبي ما يحصل بكسب افعي الحيات والوجدانيات ايضا وهو  
اليقينيات وسابها نظريات كثيرة منتهية الى واحدة منها  
ومعلومتها كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث  
فالعالم حادث وكقولنا الله تعالى واحد الى غير ذلك والالزام المحال  
لكن لزوم المحال باطلا لعدم كونه تعالى واحدا بطلان الله تعالى واحد  
اي غير ذلك واما غير اليقينيات فسبعة ايضا منظونات عند المنجمين  
التي هي كقائبات سائر النجوم والارض فاقه غالبها ثابتة بالاستقرار واليقين  
ومقبولات اي ممنوعة يعتقد راجح ان لا يكذب كتاب سائر النجوم  
فان مسائلها اي غالبها مقبولة من الفقهاء المجتهدين بناء على انهم



لا يذنبون ظاهراً أو مشهوراً أي بين أيدي من كيعتبر مسائلها  
 أي بعض مسائل هذه العلوم على ما لا يخفى ومسألة أي عند الخصم  
أو عند أهل صناعة أي أهل علم من العلوم العربية كالمسألة التي  
 أيضا ومجالات أي مؤثرات تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط أو  
 انقباض كمن باب تصاريح الواعظين مثل الدنيا جيفة وطالبها  
 كلاب أي الدنيا كجيفة وطالبها كلاب ووهي كاذبة أو عقلياً  
 كاذبة بمعنى من الوهم أو بطلان من شبيهة كل منها بالاوليات  
 أو بالمشهورات بحال غلبة الوهم على العقل بمجرد الفية بالمحسوسات  
 وتوهم منها المعاني الجزئية الباطلة كقضايا الملحد من أي المالكين  
 عن الشريعة الحقبة إلى الطريقة الباطلة لمجرد اتباعهم لأوهامهم  
 الفاسدة العجوديين أي العالمين بوحدة الوجود بمعنى أنه  
 لا موجود إلا الله على أنه سائر الموجودات معدومة ما في الحقيقة فهو  
 بمعنى أنه لا موجود إلا الله على أنه كل موجود هو ذاته وإشراقه  
 بقوله حيث يقولون كلاماً في الكون وهم أو خيال أو عكوس في الزايات  
 أو ظلال هذا إشارة إلى القسم الأول ويقولون أيضاً لا وجود  
 إلا الله بل كل شيء يبرم بالشك في هو أي الله تعالى في الحقيقة وهذا  
 إشارة إلى ما في غير الدلائل الكفرية من الغيبة والالحاد  
 الشنيعة حيث يقولون سبحانه الذي أطرا الأشياء وهو عينها  
 وكل من عبد الأصنام فقد عبد الله وأن هذه الشرايع المجرعة تروا  
 مؤلفة لا انتظام سور أو نوري وخيل من خرف لا حقائق لها  
 وتفرق وكيف شئتم ولواختكم وأممكم ولا تقيدوا أنفسكم بغير

فتفتنوا خيراً كثيراً وأن الشريعة فتنوا الحقيقة لب وأن الفقهاء  
 عاقلون والمثاليين واصلون وأن من تفاعد عقله عن الغوص للحقائق  
 والأسرار وقع بظواهر النصوص كاهل الظل فقد غفل عن الحق  
 وتبجح في غفلاته ومن ارتقى إلى العلم الباطن والسرائر فقد  
 استخط عنه أعباء التكليف وهم المرادون بقوله شغل ويضع عنهم همهم  
 والآغلا رآته كانت عليهم إلى غير ذلك من أنواع الالحاد وأصناف الغرر  
 الكفرية وهذه العقائد الباطلة الوهمية الكاذبة أولها عند المتقوفة  
 الملاحدة والوجودية الزنادقة وهذه الطائفة كثيرة في دار السلطنة  
 العظمى حتى صفا الله عن غلو أبعده وفق المصائب الكبرى ثم علم  
 أنه الاعتبار في الحق الأول إلى وصفها الحق وهي المنطوية والمقبولة  
 والمشهورة والمكتومة والمخيلة فلامانع من أن يكون كل واحد منها  
 أي واحدة من البقائيات في نفس الأمر وكاذبة فيها فلا تغفلوا إننا نرى  
 من الأبواب الخمسة الخطابة وتسمى إمامة وهي في الأصل العلامة الظاهرة  
 المفيدة لغلبة الظن لما جعلت هي إمامة له كالغيم الأسود للظلمة والحق  
 الكبرى للعلم وهي قياس مركب من مقدمتين أو مقبولتين لثبات  
 الظن والثبات الجدل وهو قياس مركب من مقدمتين مشهورتين أو مسلمتين  
 لاقتناع الخصم أو الزامه والدليل الشرع وهو قياس مركب من مقدمتين  
 غيبية لا تنفع النفس قبضاً أو بسطاً لأجل الترغيب أو التهيب  
 غالباً ثم أعلم أنه المقام الذي يطلب فيه اليقين ويستدرك على المطلوب  
 فيه بغيره من المقام البرهاني والمقام الذي يطلب فيه غير اليقين  
 هو الثلاثة ويستدرك عليه فيه لواحد من هذه الثلاثة يقال المقام



المقام الخطاب والمجدى والشري وقوله فقال الخطاب ويراد الثقة  
فلا تغفلوا الخامس المعالم ويعني قياس فاسد الصورة  
 لا شفاء شرايط الانسان كقولنا كل جوز مدور وكل مدور  
 ليس بزهر فكل جوز ليس بزهر فاشتمل يوجد فيه كلية الكبرى  
 فان قولنا وكل مدور ليس بزهر مع سالبه جزئية على ما لا يخفى او  
 فاسد المادة لكونها مركبة من الوهين الكاذبة او العقلية  
الكاذبة لقولنا صورة فرسية منقوشة في الجدار هذا  
 فرس وكل فرس صرنا لفرس هذا صرنا قال الصغرى وهي كاذبة  
 وكقولنا كل موجود في الظاهر هاك اذ لا ابد او متحد مع الله  
 في الحقيقة لان كل موجود في الظاهر مخلوق لا لله تعالى ومفارقة  
 لذاته تعالى مفارقة للذات وكل مخلوق لله تعالى ومفارقة لذاته تعالى  
 هاك اذ لا ابد او متحد مع الله تعالى في الحقيقة فان الكبرى وهي  
 كاذبة او عقلية كاذبة قطعاً كما لا يخفى على آحاد المؤمنين  
 فضلا عن فضلاء الدين وعلماء اليقين والله اعلم

وقد اتممت تأليف الكتاب في بلدة فيريسي

بعد اثنتي عشرة سنة من مجيئي الى هذه البلدة

منها خمسة عشر رجبه والله ولي التوفيق

والاعانة وقد اتممت هذا الشرح

في القصة البركة الشريفة ويعني

دار العلم والتقوى في الحقيقة

نبتنا الله فيها الى آخره المصنف

وحشره الله في النار المصنف

والمدقق البركة المصنف

في شهر رجب سنة ١٢٠٠  
 في بلدة فيريسي  
 في دار العلم والتقوى  
 في القصة البركة الشريفة  
 في شهر رجب سنة ١٢٠٠

في شهر رجب سنة ١٢٠٠  
 في بلدة فيريسي  
 في دار العلم والتقوى  
 في القصة البركة الشريفة  
 في شهر رجب سنة ١٢٠٠